قضايا سياسية

اسم المقال: معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. الكوثر عبد الباري حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1553
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 01:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

معوقات تعزيز الامن الانساني في العراق بعد عام 2003

م.م. الكوثر عبد الباري حسين*

الملخص :-

أن جميع المجتمعات البشرية تسعى الى بناء مجتمعاتها بالشكل الذي يُلبي حاجات أبناء المجتمع و العيش بسلام و أمان , إلا أن السعي لتحقيق ذلك في العراق يواجه عدة معوقات تَتراوح مصادرها بين المعوقات الداخلية و الخارجية إنعكست على المجتمع بكل جوانبه , إذ مر المجتمع العراقي بعد عام 2003 بظروف و تحديات قاسية تسببت في تراجع هائل في مؤشرات الأمن الإنساني بكل أبعاده الإقتصادية والإجتماعية و الغذائية و الصحية و البيئية و الشخصية و السياسية, إذ واجه المجتمع العراقي تهديداً كبيراً للأمن الإنساني، سيما و إن التهديد إستهدف تَدمير البُنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتجزئة المجتمع و إشاعة حالة من الفوضى و اللاأمن فيه، إنعكست وبشكل واضح على فئات عديدة لعل اهمها: المرأة و الطفولة والشباب و ذوي الإحتياجات الخاصة و النازحين، فضلاً عن إرتفاع معدلات الفقر و البطالة، و تراجع النظام الصحي و التعليمي , كل تلك المتغيرات أدت الى خلق بيئة من اللاأمن الإنساني .

Abstract

That all human societies seek to build their societies in a way that meets the needs of the people of society and live in peace and security, but the endeavor to achieve this in Iraq faces several obstacles whose sources range from internal and external constraints reflected on society in all its aspects, as the Iraqi society passed after 2003 Harsh conditions and challenges have caused a tremendous decline in the indicators of human security in all its economic, food, health, environmental, personal, political and social dimensions, as Iraqi society faced a major threat to human security, especially as the threat targeted the destruction of

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

economic, social and cultural infrastructure and segmentation of society And spreading a state of chaos and insecurity in it, which was clearly reflected in several categories, perhaps the most important of them: women, childhood, youth, people with special needs and displaced people, in addition to the high rates of poverty and unemployment, and the retreat of the health and education system, all of these changes led to creating an environment of Human insecurity.

المقدمة :-

يمثل الأمن الإنساني قيمة إنسانية أساسية و شرط مسبق لعيش الإنسان بكرامة , إذ أصبح الأمن الإنساني من المفاهيم المهمة و المتداولة بحكم إرتباطه المباشر بالإنسان , فالإنسان يُشكل محور إهتمامه فهو يركز على معالجة جميع المَخاطر التي تهدد حياة الإنسان المتمثلة بتهديدات البيئة المحيطة الداخلية و الخارجية بكونها معوقات تمثل إنتهاكاً فظاً لأمن الإنسان , و في العراق يمثل الأمن الإنساني إشكالية كبيرة إذ نَجد أشكال مُتعددة من تلك الإنتهاكات , فالمواطنون في العراق مازالوا يعيشون في بيئة تتَسم على نحو متزايد بإنعدام الأمن الإنساني خصوصاً في السنوات التي أعقبت عام 2003 , الأمر الذي يتطلب البحث في واقع الأمن الإنساني العراقي و التعرف على أبرز التحديات التي تعيق تحقيقه , و محاولة التَوصل الى آليات تعزز تحقيقه , و هذا ما سنتطرق له عبر ثنايا البحث .

أهمية البحث :-

تكمن أهمية البحث في إن الأمن الإنساني بأبعاده المُتعددة هو هدف كل دولة تسعى لبناء مجتمع يتمتع بفرص التنمية و ثمارها , كما إن الأمن تتجسد أهميته بوصفه يعني حماية الفرد من تهديد المَرض و الجوع و البطالة و الجريمة و الصراع الإجتماعي و القمع السياسي و المخاطر البيئية .

هدف البحث :-

أن أهم الأهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها هو إيجاد رؤية واسعة للأمن الإنساني , و مَعرفة واقع الأمن الإنساني في العراق و تشخيص أبرز التحديات التي تعيق تعزيزه و وضع إستراتيجيات تأخذ بنظر الإعتبار

الحلول و المعالجات للنهوض بواقع الأمن الإنساني في العراق من خلال رؤية تمكينية تخدم راسمي السياسات .

إشكالية البحث :-

على الرغم من أن التغيير الذي شهده العراق عام 2003 كان له تأثير إيجابي في مجال ضمان حماية و تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ على أمنه الإنساني من خلال التغيرات التي شهدها العراق التي يأتي على رأسها صيغة الحكم الديمقراطي و الذي تَتجسد ملامحهُ في تأكيد و ضمان حقوق المواطن العراقي السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية إلا أن واقع الأمن الإنساني شهد تردياً أكيداً في مستوى نوعية الحياة فضلاً عن تعاظم مُشكلات الفَقر و البطالة و تدهور نظم التعليم و الصحة و تدهور البيئة , الى جانب تفاقم مشكلات تعكس على نحو صريح تراجع مؤشرات الأمن الإنساني , و عيله فالتساؤل المركزي الذي يحاول البحث الإجابة عنه ينطلق من التعرف على ماهية مفهوم الأمن الإنساني وما هي أبعاده ؟ و ما مدى تحقيق الأمن الإنسان في العراق بعد 2003 ؟ و ما هي المعوقات التي تعرقل تحقيقه ؟

فرضية البحث :-

يفترض البحث أن الإنسان في العراق قد تَعرض أمنه الإنساني للإنتهاك نتيجة الفوضى التي تَعرض لها المجتمع العراقي بعد عام 2003 في المجال الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي و التي أفرزت أوضاعاً صعبة إنعكست بشكل مباشر على الأمن الإنساني فالإنهيار المؤسسي الشامل الذي شَهده المجتمع العراقي فرض البطالة على آلاف العراقيين، وأتسعت دائرة الفقر فضلاً عن الدمار الذي لحق بالنظامين التعليمي والصحي والشلل الذي أصاب شبكات الأمان الإجتماعي والنظام الإقتصادي فدمرت البُنى التحتية، وأشيعت حالة من الفوضى واللاأمن تَسببت في تراجع قدرة العراق على تعزيز أمنه الإنساني .

منهجية البحث :- سنعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة واقع الأمن الإنساني في العراق وبيان أبعاده و و التحديات التي تعرقل تحقيقه ، و لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة سَنستعين بمنهج تحليل المضمون وذلك لملاحظة الظواهر وتجميع و قراءة و تحليل مؤشرات الأمن الإنساني في العراق و التوصل لإستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف الدراسة

هيكلية البحث :- توزع البحث على أربع مباحث فضلاً عن المقدمة و الخاتمة كُرسَ المبحث الأول لدراسة الإطار النظري لمفهوم الأمن الأنساني , أما المبحث الثاني فقد كُرسَ لدراسة واقع الأمن الإنساني في العراق

بعد عام 2003 و أهم مؤشراته , أما المبحث الثالث فقد كُرسَ لدراسة المعوقات التي تعرقل تعزيز الأمن الإنساني في العراق , فضلاً عن المبحث الرابع الذي خُصصَ للبحث في سُبل تَعزيز الأمن الإنساني في العراق .

اولا : مفهوم الأمن الإنساني (إطار نظري)

يُعد الأمن حاجة من الحاجات الإجتماعية المهمة التي يَحتاج إليها الإنسان في حياته كافة فعلى مر العصور المختلفة قام العلماء بالإهتمام بالقضايا التي تخص أمن الإنسان وحريته والمحافظة عليه .[1]

يكاد أن تتَفق جميع قوانين اللغة على أن الأمن يعني الأمان و الإستقرار و الإطمئنان بعيداً عن الأخطار التي تُهدد الفرد في بلده .[2] فمن الناحية اللغوية "هو (الأمان) و (الأمانة) بمعنى من (أمِن) من باب فَهم وَسلم و (أمانا) و (أمنة) بفتحتين فهو (أمِن)، والأمن ضد الخوف" .[3] و في القرآن الكريم نجد مؤشرات مهمة عن معنى مفهوم الأمن كقوله تعالى " و إذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به و لو ردوه الى الرسول و الى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم " .[4]

أن واقع فترة ما بعد الحرب الباردة قد فرضت ضرورة التأكيد على أهمية الأمن الإنساني , و ذلك نظراً لطبيعة التهديدات التي لم تعد توجه ضد المصالح الحيوية للدولة بشكل مباشر بل أخذت تلك التهديدات صوراً جديدة فالنزاعات و الحروب تحولت أشكالها من نزاعات بين الدول الى نزاعات داخلية مما إنعكس على حالة المجتمع و أحدثت تَهديداً مباشراً لأمن الأفراد .[5] لذلك توسع مفهوم الأمن و أصبح أكثر شمولية ليَخرج من صورته التقليدية (أمن الدولة) الى صورة أخرى تَستطيع إستيعاب التهديدات الناتجة عن المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية , فظهرت انواع مُتعددة منه و أتخذت صيغ مختلفة تتناسب و حجم تلك التهديدات و المتطلبات .[6]

---

1 - تقرير الراصد الاجتماعي لعام 2004: الخوف والعوز عقبتان بوجه الأمن الإنساني، 2004، ص 141 .

2 – أبراهيم مذكور : معجم العلوم الإجتماعية , الطبعة الأولى , الهيئة المصرية للكتاب , القاهرة , 1975 , ص66 .

3 – محمد بن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح، بلا , دار الفكر للنشر، بيروت– لبنان، 1981، ص 16.

4 – سورة النساء : الأية 83 .

5– انعام عبد الكريم أبو مور : مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية , رسالة ماجستير , كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية , جامعة الأزهر , غزة ,2013 , ص24 .

6– عباس علي محمد : الأمن و التنمية – دراسة حالة العراق للمدة 1970–2007 – الطبعة الأولى , مطبعة الساقي , بغداد , 2013 , ص 15.

يعد مفهوم الأمن الإنساني مفهوم حديث نسبياً و يسعى هذا المفهوم الى تحرير الفرد من الخوف و الحاجة و يعمل على إشاعة المساواة و العدل بين الناس, إذ أن قضية الأمن الإنساني قد أصبحت في الوقت الحاضر من القضايا الضرورية أكثر من أي وقت قد مضى وذلك لكونه راجع إلى تنوع المخاطر وتعددها وتفاقمها بصورة كبيرة في المجتمع، وعندما كان يبدو مُصطلح الأمن الإنساني جديداً قامت الأمم المتحدة باستخدامه أول مرة حيث كان ذلك في أوائل السبعينات، فالأفكار التي كان يستند إليها ليست أفكارا جديدة إذ أنه وعلى إمتداد قرن كامل وعلى الأقل عندما تم إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة (1860) كان يَندفع إلى الأمام مبدأ أساسيا يهدف إلى تحقيق الأمن للناس جميعا، إما العناصر الرئيسية التي كان يَتكون منها فقد تمت صياغتها في شرعية الأمم المتحدة وكذلك إعلان حقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف خلال الأربعينيات، فمنذ أن تم إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى (تقرير التنمية البشرية لعام 1994) فأن مفهوم الأمن الإنساني قد تَبَدل معناه السهل والذي كان يهدف إلى ضمان أمن الدولة حيث أصبح يهدف أيضا إلى ضمان أمن الأفراد، فهو يتضمن على حقوق المواطنين الإنسانية كافة، بالإضافة إلى ذلك فانه يحتوي أيضا على الكثير من الأبعاد الأخرى سواء كان ذلك على المستوى الغذائي أو الصحي أو البيئي أو الإقتصادي وغيرها من الأبعاد والأهم من ذلك كله هو أن الدولة لم تَعد وحدها المسؤولة عن توفير الأمن الإنسان والدفاع عنه وحمايته من كل المخاطر التي قد يَتعرض لها الإنسان، وإنما تساهم في ذلك كل المنظمات الدولية والمدنية بوصفها عنصراً أساسياً في التنمية الإنسانية أو في أي عمل أخر يهدف إلى تقديم المساعدة.[1]

لقد ظَهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الذي صَدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أنه ركز على صون كرامة البشرية وكذلك صون كرامة الإنسان والعمل على تلبية إحتياجاته سواء كانت مادية أو معنوية ، وأن الأمن الإنساني يتحقق من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة وكذلك الحكم الرشيد والمساواة الإجتماعية بالإضافة إلى سيادة القانون وإنعدام التهديد والخوف بجميع أشكاله المختلفة.[2] و أن مفهوم الأمن الإنساني كما طرحه تقرير التنمية الإنسانية الصادر عام 1994 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتضمن جانبين أساسيين :

1- تقرير الراصد الاجتماعي لعام 2004: الخوف والعوز عقبتان بوجه الأمن الإنساني، مصدر سبق ذكره ، ص 141 .

2 - محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش : مفاهيم أمنية ، الطبعة الأولى , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، السعودية , 2010 ، ص11.

الأول :- أن الحرية هي القيمة المحورية و الجوهرية للفرد بوصفها تتعرض لتهديدات داخلية و خارجية من جانب قوى محلية و أجنبية .

الثاني :- منظومة محددة المعالم من الهموم الإنسانية , إذ تَضم فرص العمل و الدخل المناسب لتلبية الحاجات الأساسية و الغذاء و الرعاية الصحية و العلاقات المتجانسة و المتكافئة بين الجماعات ذات الهويات المختلفة و تأدية الدولة واجبها الجوهري في حماية أفرادها من الإعتداءات الداخلية و الخارجية و سلامة الفرد من التهديدات الشَخصية .[1]

اما مفهوم الأمن الإنساني كما ترى (لجنة الأمن الإنساني) هو "حماية الجوهر الحيوي لحياة البشر جميعهم بطرائق تعزز حريات الإنسان و تحقيقه لذاته , و ترى أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة من الحقوق و الحريات الاولية التي يتمتع بها الأفراد و ضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها و من التهديدات الواسعة النطاق" .[2]

و للأمن الإنساني بعدان رئيسيان، يتمثل البعد الأول في " حماية الناس من الأخطار المزمنة كالجوع والمرض "، أما البعد الثاني فأنه يركز على " الحماية من التغيرات المفاجئة سواء كانت تصيب الفرد أو المجتمع"، إذ أن هذه الأخطار تكون لها أثار سلبية على الناس في كل المراحل التي تخص التنمية وكذلك في كل مستويات الدخل، حيث أن أمن الإنسان يكون مكملاً لأمن الدولة ويعمل على تعزيز حقوق الإنسان ويقوي التنمية البشرية، فالأمن الإنساني يسعى إلى حماية الإنسان من الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها الفرد والمجتمع كما يسعى أيضا إلى تشكيل تحالف عالمي يهدف إلى تعزيز السياسات المؤسسية التي تربط بين الأفراد والدولة وكذلك التي تربط بين الدولة والعالم أجمع ، إن ما يكمن في جوهر الأمن الإنساني هو إحترام حقوق الإنسان التي أصبحت مسؤولية عالمية وذلك من خلال التأكيد على عالمية الحقوق وتصورها حول المساواة بين جميع أفراد المجتمع .[3] فالأمن الإنساني يعني " أمن الإنسان بدلاً من أمن الأراضي , و أمن الأفراد بدلاً من الأمم , و الأمن من خلال التنمية و ليس من خلال الأسلحة , و هو أمن الأفراد في كل

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , لبنان , 2009 , ص25 .

2 - خولة محي الدين يوسف : الأمن الإنساني و أبعاده في القانون الدولي , مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية و القانونية , العدد (2) , جامعة دمشق , 2012 , ص 527.

3 - كامل علاوي كاظم و محمود حسين المرسومي : الإسكان والأمن الإنساني في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد خاص بمؤتمر الإسكان ، المجلد العاشر، ، 2015، ص 90-91.

مكان في منازلهم و وظائفهم ".[1] و الأمن الإنساني هو الإهتمام بالحياة و الكرامة الإنسانية أنه معني بكيفية حياة الناس في مجتمعهم , و كم هي الحرية التي يمارسونها بحسب إختياراتهم و كم هي الفرص المتاحة لهم في السوق و المجتمع و ما أذا كانوا يعيشون بسلام او في صراع , و يَتضمن الأمن الإنساني إحساساً بالإختيار الشخصي و الثقة بالمستقبل و القدرة الشخصية على التأثير و الفرص , و بعبارة اخرى فان الامن الإنساني هو (طفل لم يَمت , و مَرض لم ينتشر , و عمل لم يَنقطع , و توتر عرقي لم يَتفجر بعنف , و معارض لم يسكت) .[2] فالأمن الإنساني هو أمن الإنسان من الخوف (القهر , العنف , التهميس) و الحاجة (الحرمان و عدم التمكين الإجتماعي) اي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل التركيز على إستقرار النظام السياسي و بيئتة .[3]

و للأمن الإنساني سبعة أبعاد أساسية كما حددها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تتمثل بما يلي :-

1- **<u>الأمن الإقتصادي</u>:-** و يعني تحقيق الحد الأدنى من المدخولات لكل فرد و يعد من الأبعاد شديدة الأهمية كونه يتوافق مع فلسفة الحاجات الإنسانية و المهدد الأساسي له الفقر.[4] فالأمن الاقتصادي، حسب منظمة الأمم المتحدة "هو أن يمتلك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة من خلال إمتلاك ما يكفي من النفوذ لإشباع الحاجات الأساسية وهي الغذاء المادي اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتَعلم .[5]

و يُعد الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني، وذلك نظراً إلى الأهمية التي يتمتع بها العامل الإقتصادي من حيث التداخل في مجالات الحياة المختلفة، فلا نستطيع أن نتحدث عن التنمية البشرية من الصحة والغذاء والتعليم إلا في ظل وجود إقتصاد سليم , وفي ظل عولمة الإقتصاد فقد أصبحت إقتصاديات الدول المختلفة مرتبطة بعضها مع البعض الأخر على جميع المستويات، وهذا جعل أي خلل يَحدث في إقتصاد دولة معينة فأنه يصيب إقتصاد إحدى الدول الأخرى، إذ أن خير

1 - حميد كردي عبد العزيز : الأمن الإنساني للشباب العراقي و مشكلات الإندماج الإجتماعي (دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي) , من كتاب الأمن الإنساني جدل الإخضاع و الإقناع , مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية , بغداد , 2014 , ص294 .

2 - كانتي باجيال : الأمن الإنساني المفهوم و القياس , ترجمة أبراهيم عبد الرزاق , الطبعة الأولى , بيت الحكمة , بغداد , 2007 , ص11-12 .

3 - محمد مهدي شنين : تحولات مفهوم الأمن الإنساني , متاح على الرابط , http//:bohothe.blogsoot.com

4 المصدر نفسه.

5 - صباء كريم ناصر : دور منظمة حلف الشمال الأطلسي في التدخل الدولي الإنساني / دراسة حالتي التدخل في أفغانستان و ليبيا , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2018 , ص30 .

دليل على ذلك هو ما حدث في شرق أسيا في نهاية التسعينيات عندما أخذت الأزمة الإقتصادية تَنتقل من دولة إلى دولة أخرى، ونلاحظ أن الأمن الإقتصادي يُركز على إتخاذ الإجراءات الكفيلة والمناسبة التي تساهم في توفير الحماية بالنسبة للإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الإقتصادية، وبالنتيجة فأنها تعمل على تأمين الإستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وذلك لأن عدم الإستقرار سوف ينعكس سلبا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة.[1]

2- **الأمن الغذائي :-** يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال تَمتع كافة الناس في المجتمعات المختلفة سواء أكانت هذه المجتمعات نامية أم متقدمة بفرصة الحصول على الغذاء الذي يكفيهم والذي يكون من النوع السليم وذلك من أجل أن يعيشوا حياة صحية خالية من إي أمراض مزمنة، حيث يوجد حوالي (745) مليون نسمة في أنحاء العالم يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وكذلك نقص في التغذية ويكون معظمهم في الدول النامية، إذ أن هناك أكثر من بليون إنسان يعيشون على دخل يومي يقل عن دولار، يوجد منهم 332 مليون يعيشون على دخل قدره 75 أو 50 سنتاً في اليوم، إضافة إلى ذلك فأنه يوجد 162 مليون يعيشون على دخل قدره أقل من 50 سنتاً في اليوم، وقد قام البنك الدولي بتوضيح مفهوم الأمن الغذائي حيث وضحه بالشكل الاتي: " هو حصول جميع الناس في كل الأوقات المختلفة على الغذاء الكافي من أجل الحصول على الحياة النشيطة والتي تكون سليمة وخاليه من الأمراض المتعددة والمختلفة " , إما عناصره الرئيسية فهي تكون وفرة الغذاء فضلاً عن القدرة على تحصيله .[2]

3- **الأمن الصحي :-** الأمن الصحي يقصد به " هو تمكين الإنسان من العيش في بيئة تستطيع أن توفر له الأمان من الأمراض المختلفة، كما توفر له الحق في التداوي والإستشفاء فضلاً عن الوقاية من جميع الأمراض التي تعصف في المجتمعات بين فترة وأخرى , ويكون الإنسان هو الضحية وخاصة الأطفال "، حيث نجد بأنه يتمحور حول كيفية حماية الأفراد الذين يعيشون في المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم، حيث يوجد أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن تفاديها.[3] و بالرغم من التطور الهائل الذي حصل في مجال الطب والعلاج والذي أصبح بإستطاعته

1 - جوزيف ستيغلتز : خيبات العولمة، ترجمة ميشال كرم ، الطبعة الأولى , دار الفارابي ، بيروت – لبنان ، 2003 ، ص 45.

2 - رانية ثابت الدروبي : واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد1، 2008 ، ص 288.

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، الأهداف الإنمائية للألفية ، ص12.

مقاومة الأمراض على إختلاف أنواعها وتعددها، إلاّ أننا نرى بأن الصحة الجيدة شأنها شأن غيرها من الإحتياجات الأخرى فهي لا تكون موزعة توزيعا عادلاً بين الناس جميعا، حيث يوجد هناك العديد من الناس في مختلف المجتمعات يعانون من الأمراض المختلفة والتي نستطيع الوقاية منها إذا تم توفير الرعاية الصحية الجيدة والمناسبة بالنسبة لهؤلاء الناس، بالإضافة إلى ذلك ما يحصل من إنتشار الأمراض القاتلة والتي أصبحت تمثل خطراً كبيراً وعابراً للقارات كافة ولا نستطيع حصره داخل حدود دولة معينة، بالإضافة إلى ذلك كله فأنه لم يعد ظهور وباء فتاك في مجتمع معين عبارة عن شأن داخلي فقط وإنما أصبح يشكل تهديداً حقيقياً للأفراد الموجودين في داخل دولة أخرى، فمن المحتمل أن يصل إلى داخل حدودهم ويقوم بتهديدهم بصورة مباشرة .[1] و لعل ما يشهده العالم حالياً من تفشي وباء كورونا في جميع أنحاء العالم و ما سببه من تهديد مباشر للأمن الصحي في كل دول العالم خير مثال على ذلك .

4- **<u>الأمن البيئي :-</u>** يقوم الأمن البيئي بالتركيز على إتخاذ سياسة بيئية على جميع المستويات الوطنية منها والإقليمية والدولية وذلك من أجل توفير الحماية للطبيعة والبشر من جميع الأخطار البيئية الرئيسية التي تقوم بتوجيه التهديد للكرة الأرضية، كالإحتباس الحراري وكذلك التلوث الهوائي، فضلاً عن وجود النفايات الصناعية الخطيرة ، بالإضافة إلى تناقص طبقة الأوزون وأيضا تلوث البحار والمحيطات وحتى الأنهار، وما نشاهده من إكتظاظ في السكان، وظاهرة التصحر وما يحدث من تدمير للغابات الإستوائية، فالأمن البيئي يركز على خلق السياسات والآليات وكذلك القوانين التي تنص على ضرورة حماية البيئة من التلوث وذلك من أجل إستمرار الحياة .[2]

5- **<u>الأمن الشخصي:-</u>** و يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء و العنف البدني , و يعد من أكثر أبعاد الأمن الإنساني أهمية للإنسان فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر , و أهم التهديدات التي يتعرض لها الإنسان هي التهديدات من الدولة و من أمثلتها التعذيب الجسدي , و التهديدات من الدول الأخرى كالحروب , و التهديدات من الجماعات كالتوتر العرقي و الطائفي , و التهديدات من أفراد و عصابات

1 - أمل مختار: التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني, مجلة الديمقراطية، عدد ابريل 2001 , مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ، 2001 ، ص 20 .

2 - هالة جاسم سلطان : الأرهاب و الأمن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة بغداد , كلية التربية للبنات , قسم الخدمة الإجتماعية ,2017 , ص121-122.

ضد أفراد آخرين كالجريمة الإعتيادية و الجريمة المنظمة , و التهديدات ضد المرأة كالعنف الأسري و الإغتصاب و الإتجار بالنساء , و تهديدات ضد الأطفال على أساس ضعفهم و تبعيتهم مثل إساءة معاملة الأطفال و إستغلالهم , و التهديدات ضد النفس مثل الإنتحار و إستعمال المخدرات .[1]

و نعني بالأمن الشخصي هو " حماية الإنسان من التعرض إلى الأذى أو العنف الجسدي فضلاً عن توفير الحماية لهم من التهديدات المختلفة المتزايدة بسبب العنف المفاجئ والذي يكون غير متوقع إذ ينشى عن طريق الحرب عند حدوثها وكذلك إنتشار الجريمة بالإضافة إلى إنتهاك حقوق الإنسان فضلاً عن التهديد من الإرهاب التي تتعرض له المجتمعات كافة " , حيث يُعد الأمن الشخصي عنصراً مهماً من عناصر الأمن الإنساني وذلك لكون هذا المفهوم له أهمية كبيرة في حياة الناس جميعاً، حيث يتمحور حول كيفية توفير الحماية للأفراد وتأمينها في ظل وجود النزاعات المسلحة بأنواعها المختلفة فضلاً عن تزايد معدلات الجريمة المنظمة وإنتشار المخدرات والمتاجرة فيها حيث تعتبر هذه الأفعال من التهديدات الكبيرة التي تقوم بتهديد أمن الأفراد والمجتمعات، كما تمثل النزاعات المسلحة سواء أكانت نزاعات إقليمية أم نزاعات محلية عامل من العوامل الأخرى التي تهدد الأمن الشخصي وذلك نتيجة ما تحمله هذه النزاعات من أخطار كبيرة تعمل على تهديد حياة البشر كافة، كما تلحق أيضاً أضراراً فادحة بالإنسان .[2]

و يواجه الأمن الشخصي تحديات كثيرة نتيجة لعدم الإستقرار و غياب المساءلة إذ أصبحت حياة الفئات الضعيفة أكثر إنعداماً للأمن الشخصي لأن أوضاعهم تقع خارج نطاق الرؤية المجتمعية و ليس ثمة من يقف مطالباً بحقوقهم او مدافعاً عنها مثل النساء اللواتي تُساء معاملتهن و الأطفال و المهجرين داخلياً و اللاجئين , فإنعدام الأمن بالنسبة لهؤلاء يحرمهم من كل مستلزمات الحماية الشخصية , و من أكثر مصادر القلق هي الجريمة التي تَتسم بالعنف حتى أصبحت بعض المناطق بؤرة لعصابات و مجرمين خطرين , فضلاً عن إنتشار الصراعات الداخلية و الجماعات المسلحة و العمليات الإرهابية التي أصبحت من أهم التهديدات للأمن الشخصي , كما أن الدولة بالمقابل قد تتخذ إجراءات لمقاومة الإرهاب قد تتنافى مع الأساليب الديمقراطية و حماية المواطنين و من ثم

1 - فريدة جاسم دارة : الأمن الإنساني في المجتمعات الإنتقالية الحالة العراقية أنموذجاً , من كتاب الأمن الإنساني جدل الإخضاع و الإقناع , مصدر سبق ذكره , ص273 .

2 - عدنان السيد حسين : العرب في دائرة النزاعات الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة سيكو، بيروت , 2001، ص 55.

تصبح الدولة ذاتها مصدراً للتهديد من خلال إجراءات عديدة قد تتضمن إستخدام العنف ضد الجماعات الإرهابية مما يؤثر على هذه الفئات الضعيفة .[1]

6- **<u>الأمن الإجتماعي</u> :-** يقوم الأمن الاجتماعي بتوفير الحياة الكريمة للإنسان وذلك عن طريق ضمان الحماية له ضد التمييز على أساس الجنس أو الإنتماء أو المستوى الإجتماعي، إذ إن قضايا الجهل والأمية وكذلك قضايا الصراعات الحضارية تُعد من أهم التحديات التي تواجه الأمن الإجتماعي وبصورة خاصة من الناحية الثقافية والحضارية حيث نجد أن صراع الإيديولوجيات الذي يحدث وكذلك إنقراض وتراجع اللغات تُشكل اليوم أكثر التحديات التي تُهدد المجتمعات في جميع إنحاء العالم وذلك بسبب زيادة وتشابك وتعقيد العلاقات الإنسانية خاصة مع تزايد ظاهرة العولمة في العالم .[2] و الأمن المجتمعي هو " نتاج لإتحاد الأفراد في المجتمع و تمسكهم بالقيم و المعايير الثقافية لمجتمعهم و شيوع حالة من نكران الذات و نبذ كل ما من شأنه المساس بوحدة المجتمع و تماسكه " , و هناك من يذهب الى أن الأمن الإجتماعي يعني " حماية الأفراد و الجماعات و المنظمات من التهديدات و الإستفزاز التي تَتَعرض لها بسبب تفاقم مشكلات المجتمع و تناقض الأحكام و الضوابط الإجتماعية و تحلل القيم و المثل الإجتماعية " .[3] ويتضمن الأمن الإجتماعي السبل التي تمكن الفرد من تحقيق أقصى تنمية لقدراته وطاقاته وإزالة كل الحواجز التي تعوق ظهور إمكاناته الفردية والإجتماعية أو تَحجم دورها , وبلا شك فان ذلك يتطلب توافر كل ما من شانه إن يساعد على نمو تلك الإمكانات والقدرات وإزالة كل ما يحول دون تفجيرها أو إنطلاقها مؤسسياً وإجرائياً , ومثل تلك الجهود لابد من إن تضطلع بها مؤسسات الدولة تخطيطاً وتنفيذاً وعلى وفق برامج وخطط تنموية شاملة لكل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[4] وهناك من ينظر إلى الأمن الإجتماعي على أنه " الكفاية المعيشية لأفراد المجتمع وإكتسابهم لحقوقهم في الصحة والتعليم والعمل وحمايتهم من ظروف الأزمات والطوارئ فالكفاية الاقتصادية والمعيشية تعد عنصراً للإستقرار وحفظ التوازن النفسي والعاطفي" .[5]

---

1 - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 , تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية , مصدر سبق ذكره , ص19 .

2 - هالة جاسم سلطان : الأرهاب و الأمن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي , مصدر سبق ذكره , ص123 .

3 - أحمد فرحان جمعة الكبيسي : الأمن الإجتماعي و دوره في تحصين و تماسك المجتمع العراقي , أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة بغداد , كلية الآداب , 1995 , ص5 .

4 - خولة عباس حمود : دور الشباب في تعزيز الأمن الإجتماعي / دراسة إجتماعية ميدانية لمدينة بغداد , رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة بغداد , كلية العلوم البنات , قسم الخدمة الإجتماعية , 2016 , ص9 .

5 مصطفى العوجي : الامن الاجتماعي مقوماته ارتباطه بالتربية المدنية , الطبعة الأولى , مؤسسة نوفل , بيروت , 1983 , ص71 .

أن ما يمكن إن نفهمه من هذا التعريف إن ضمان حقوق الإفراد الأساسية ولاسيما الغذاء والسكن والتعليم والصحة .. له أهمية كبيرة , و رَدّة فعل في زيادة درجة إرتباط الفرد بمجتمعه وتمسكه بالقيم والتقاليد الإجتماعية المقبولة , الأمر الذي يشكل حاجزاً للفرد عن الإنحراف والجريمة ... كما تُبين الأمن الإجتماعي بوصفه نشاطاً حياتياً يُعبر عن حالة من الإحساس والشعور والإحتياج داخل الإنسان لمجموعة من الضمانات تكفل الأمن والأمان والحماية والإطمئنان في حياته يومه وغده وتلك الضمانات تتمثل في الصحة والتعليم والعمل والغذاء والسكن , وأجهزة الأمن من الشرطة وتطبيق القوانين وإيجاد نظام الضمان وبرامج التأمين الإجتماعي .[1]

7- **الأمن السياسي :-** يقصد بالأمن السياسي" قدرة الدولة على تحقيق أمن سياسي لسياسة الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي , الشق الداخلي: يتعلق بتمسك الجهة الداخلية بالسلام الإجتماعي، وتراجع القبيلة والطائفة بما يحقق من خلال تعزيز الوحدة الوطنية أما الشق الخارجي: فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها، والى اي مدى يمكن أن تتطابق او تتعارض مصالحها مع مصالح الدولة سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً ، وذلك من خلال مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية، وأسبقيتها .[2]

أن هذه الأبعاد السبعة للأمن الإنساني تواجه تهديدات حددها تقرير التنمية الإنسانية التابع للأمم المتحدة , لكن هذه التهديدات تختلف من مجتمع لآخر حسب درجة التطور الإقتصادي , و يمكن إيجازها على النحو التالي :-

- التهديدات التي تواجه الأمن الإقتصادي :- قلة الأعمال المبرمجة و المثمرة و غياب شبكات السلامة المجتمعية .
- التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي :- عدم توفر الغذاء و قلة إمكانية الحصول على الطعام بما في ذلك نقص إمكانية التمتع بالموجودات و العمل و الدخل المضمون .

1 - عبد الجليل دسوقي : الامن الاجتماعي المفهوم – الضرورة – الاليات , مؤتمر الأمن الاجتماعي والتنمية , , مطبعة معهد التخطيط القومي , 1990 , القاهرة , ص 253- 254.

2 - صباء كريم ناصر : دور منظمة حلف الشمال الأطلسي في التدخل الدولي الإنساني / دراسة حالتي التدخل في أفغانستان و ليبيا , مصدر سبق ذكره , ص29 .

- التهديدات التي تواجه الأمن الصحي :- الأمراض المعدية و الوبائية و أمراض الدورة الدموية , و قلة الماء الصالح للشرب و تلوث الهواء و النقص في إمكانية الأستفادة من مؤسسات الرعاية الصحية .
- التهديدات التي تواجه الأمن البيئي :- تناقص توفر الماء و تلوث الماء و تناقص الأرض الزراعية , و إزالة الغابات و التصحر و تلوث الهواء و الكوارث الطبيعية .
- التهديدات التي تواجع الأمن الشخصي :- الجريمة العنيفة و تجارة المخدرات و العنف و الإعتداء ضد الأطفال و النساء .
- التهديدات التي تواجه الأمن الإجتماعي :-عدم الإندماج الإجتماعي و تفكك العائلة و إنحسار الثقافات التقليدية , و التمييز العرقي و النزاعات و الإبادة .
- التهديدات التي تواجه الأمن السياسي :- القمع الحكومي و الإنتهاك المنظم لحقوق الإنسان و العسكرة .[1]

ثانيا : واقع الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي عاش العراق سنوات طويلة و متواصلة من الحروب و الأزمات خاض فيها غمار حربين هي الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) , و حرب الخليج الأولى بعد إحتلال و غزو الكويت عام 1991 , أعقبهما حصار إقتصادي ظالم عام 1991 , ثم الإحتلال الأمريكي عام 2003 , كل هذه الأزمات تركت آثار واضحة و خطيرة على مجمل الأوضاع المجتمعية للشعب العراقي , إذ داهمت تلك الآثار البنى المؤسسية و أحدثت تصدعاً عنيفاً في وظائفها و أصابت النسيج الإجتماعي في الصميم , و أحدثت تلوثاً في المناخ النفسي و الإجتماعي مُخلفة وراءها مشكلات و تحديات إجتماعية جَمة تضع الأمن الإنساني للفرد العراقي في دائرة الخطر.[2] , كما أن الحروب المتتالية التي عانى منها العراق نتج عنها ويلات إجتماعية إذ تعرض الكثير من أبناء الشعب العراقي الى الموت و العوق و الفقدان , و كثر عدد الأرامل و اليتامى , فضلاً عن تشابك الأزمات الأقتصادية و الأزمات

[1] - كانتي باجيال : الأمن الإنساني المفهوم و القياس , ترجمة أبراهيم عبد الرزاق , الطبعة الأولى , بيت الحكمة , بغداد , 2007 , ص12-13 .

2 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , الطبعة الأولى , المعارف للمطبوعات , بيروت , 2009 , ص5.

الأجتماعية في العراق لتنمي ظواهر إجتماعية سلبية , فالإقتصاد العراقي و تحت ضغوط الحرب و الحصار قد عانى من مشكلات ضخمة مثل ضعف و تَشوة الهيكل الإنتاجي و التبعية للسوق العالمية و تزايد الإعتماد على قطاع النفط و إستنزاف القدرات الإقتصادية في مشروعات غير مجدية كل ذلك أنتج الفقر و البطالة و الأمية و النقص في الحصول على الكفاية من المواد الغذائية , و بعد التغيير السياسي لعام 2003 دخل الأمن الإنساني نفقاً مظلماً لا يمكن رؤيته او الإستدلال على أدنى مؤشراته , إذ شهد العراق صراعاً طائفياً و صراعاً سياسياً بين القوى السياسية المتنافرة في سياساتها و أهدافها و المنقسمة في إستقطابات الأثنية و المذهبية و تحت تَضارب المصالح و الأهداف تَهدَد الأمن الإجتماعي إذ أزدادت الإنتقسامات الإجتماعية مذهبياً و طائفياً و بدرجة كبيرة مما ساهم في تفكيك البنية الإجتماعية .[1] فبعد عام 2003 إستمر التدهور في مستويات الرفاهية ، فقد شهد العراق إرتفاع مؤشرات الفقر ، فضلاً عن إرتفاع مؤشرات الحرمان و إرتفاع معدلات البطالة و إزدياد أعداد الفقراء وتدمير البُنية التحتية الأمر الذي أدى الى تراجع مستويات الرفاهية, للعديد من الأسباب المُعوقة لتحقيق الأمن الإنساني .

و بعد عام 2003 , أكتسب موضوع الأمن الإنساني أهمية لافته تأسيساً على كون العراق يمر بمرحلة إنتقالية يجري فيها إعادة تعريف عدد كبير من المفاهيم و بخاصة تلك التي ترتبط بعلاقة الفرد بالدولة في إطار الإنتقال الديمقراطي , فجاء تركيز النقاش حول مفهوم الأمن الإنساني عندما تمكن تقرير التنمية البشرية الوطني لعام 2008 من لفت الإنتباه لأهمية الأمن و أثره الكبير في تهديد مكاسب التنمية في العراق و تقويضها , إذ ركز تقرير التنمية الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 على تحدي الأمن الإنساني إذ يشير التقرير الى " أنه إذا كان محور التنمية البشرية هو الإنسان و توسيع خياراته من أجل حياه تحقق القيم التي يرغب فيها , فأن أمن الإنسان يكتشف الظروف التي تُهدد البقاء و إدامة الحياة و الكرامة الإنسانية كالفقر و المرض و التدهور البيئي لأن أمن الإنسان هو الضامن لإستمرارية التنمية البشرية , و هو شرط مسبق لها و محدد لأولويات أهدافها العاجلة ".[2]

1 - ذكرى جميل محمد حسين البناء : تهديد الأمن الإنساني في العراق الجماعات الارهابية أنموذجاً , الأمن الإنساني جدل الإخضاع و الإقناع , مصدر سبق ذكره , ص38-39 .

2 - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية : وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي , بغداد , 2008 , ص13.

أن التفاصيل التي يَعج بها الواقع الإجتماعي العراقي معقدة و متداخلة بكل ما تنطوي عليه من إضطراب و أرباك , و لفهم واقع الأمن الإنساني في العراق سنحاول التركيز على المؤشرات التالية :-

أولاً :- الواقع التعليمي :- يعد مؤشر التعليم من المؤشرات أو الميادين الأساسية في قياس مستوى الأمن الإنساني نظراً لترابطه العضوي مع أبعاد الحياة الإجتماعية والإقتصادية كافة , وأن إي تحسن في مستويات تعليم الأسرة ينعكس إيجابيا على أوضاع الشباب . [1] و يُلاحظ على التعليم في العراق بأنه يعاني من مشكلات بنيوية و وظيفيه وجدت في صلب المؤسسة التعليمية وان تغيرت نسبياً لكنها ظلت واضحة والى حد كبير حتى يومنا هذا , ومنها على سبيل المثال لا الحصر التفاوت في إشباع الحاجة الى التعليم مابين الذكور والإناث ، وبين سكان الريف والحضر ، الى جانب مدى كفاءة المعلم والإدارة التعليمية ، ونوعية التعليم._غير أن هناك مشكلات من نوع آخر واجهت النظام التعليمي في العراق ، وفي مقدمتها الحروب والنزاعات والعقوبات الدولية وما رافق ذلك، أو نتج عنه من عمليات هدم وتدمير ، وما أدى إليه ذلك من إنهيار لقوى الضبط الإجتماعي ، وتراجع لمصادر الطمأنينة والأمان على نحو جعل كثير من الأسر تَحجم عن إرسال أبناءها إلى المدارس وخصوصاً بعد الإحتلال في نيسان عام 2003.

إلى جانب ما تقدم هناك مُشكلات عامة ومنتشرة على إمتداد مساحة العراق أذ طبقاً لإحصاءات حديثة من وزارة التربية فأن العراق لا يعاني فقط من عدم كفاءة التعليم ، بل أن بعض مستلزمات التعليم ما زالت مفقودة ، لأسباب تراكمية ، ذات إمتداد زمني سابق الى جانب أسباب ناجمة عن الأحداث التي تلت نيسان 2003 , على سبيل المثال هناك حاجة ماسة الى التخلص من بنايات المدارس الطينية التي يصل عددها الى (1000) مدرسة ، كما أن هناك حاجة تصل الى (4269) بناية مدرسية بحسب إحصائية أصدرتها مديرية الأبنية المدرسة لمعالجة الإكتظاظ حيث وصل عدد الطلبة في الصف الواحد لبعض المدارس إلى (70) طالباً مما أدى إلى إستمرار مشكلات الدوام المزدوج , هذا الى جانب حوالي (1031) بناية مدرسة تحتاج الى هدم وإعادة بناء الى جانب ذلك كله ، فأن مدارسنا ، بإختلاف مستوياتها ، ما زالت تعاني من العنف المدرسي ، والدروس الخصوصية ، وعملية التسييس ، يتعرض الطلبة للخطف ، والإيذاء.[2]

---

1 - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات : خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006, التقرير التحليلي , بغداد , 2006 , ص 35-36 .

2 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 52-53.

أن معطيات الواقع العراقي تعكس حقيقة أن النظام التعليمي في العراق يعاني من خلل بُنيوي و منهجي, إذ ما تزال تعترض برامج التعليم الكثير من المشكلات و تفتقد في كثير من الأحيان الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين و فاعلين, فمنذ الصغر و ثقافة الخوف و الضعف تُلازم شخصية التلاميذ الصغار و الشباب بمختلف المراحل الدراسية و هم يخضعون لنظام تربوي يعتمد الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على مناهج تقوم على التلقين و الإستماع .[1]

ثانياً :- الواقع الصحي :- تعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة, إذ أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة ان الوضع الصحي قد تدهور بشكل خطير , ويشير مسح أحوال المعيشة لعام 2004 الى أن ترتيب العراق يأتي متدنياً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة كما نجد تدهوراً خطيراً في هذه المؤشرات مقارنة مع الإحصاءات السابقة.[2] إذ واجه الوضع الصحي في العراق إخفاقات ومشكلات صعبة، إذ لم يتردى الوضع الصحي في أي بلد من بلدان شرق البحر المتوسط مثلما هو عليه في العراق , وفي الوقت الذي تطورت فيه خارطة العراق الصحية من إنتشار الأمراض الإنتقالية لتحل محلها الأمراض المزمنة ، إلا أن التطورات التي شهدها العراق خلال عقد التسعينات والحصار الإقتصادي، جعلت العراق يمكث في وسط الطريق، و إزدادت فيه الأمراض الإنتقالية والمزمنة والأمراض غير الإنتقالية على حد سواء، مما أثقل كاهل النظام الصحي والمجتمع والدولة .[3] و هذا ما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الصحي للمواطنين .

ثالثاً :- الفقر و البطالة :- أن ظاهرة الفقر* باتت تشكل تهديداً خطيراً على مسيرة النظام الإجتماعي, و ما تعرض له المجتمع العراقي من حروب و حصار إقتصادي و إحتلال ساعد في زيادة معدلات الفقر و ضعف و تراجع الوضع الإقتصادي الذي بات يهدد الأمن الإنساني .

---

1 - عدنان ياسين مصطفى : لأمن الإنساني و التنمية مؤشرات الهشاشة و فاعلية السياسات , الطبعة الأولى , دار أمجد , عمان - الأردن , 2016 , ص 30 .

2 - وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، جمهورية العراق ، ص123.

3 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره,ص55.

* ويعرف الفقر بأنه إنخفاض الدخل عن المستوى المطلوب للحصول على الغذاء (فقر مدقع) أو الإنخفاض عن المستوى المطلوب في الإنفاق على الغذاء والصحة والتعليم (فقر مطلق) وهذان النوعان يمكن تحديدهما بخط يسمى خط الفقر فإذا كان الناس أسفل هذا الخط فهم فقراء , اما إذا كان الناس فوق هذا الخط فهم غير فقراء ، ويعُد(الفقر) من المفاهيم المجردة النسبية فهو يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات و الفترات التاريخية و أدوات القياس والخلفية الفكرية والإخلاقية .

ولعل الأحداث التي يمر بها المجتمع العراقي من حروب متتالية وحصار خلق حالة من الإرتباك والتوتر الاقتصادي والإجتماعي ولاسيما الإرتباك الذي يَنتج عنه حالات من البطالة أو تدني دخل الفرد بشكل كبير وبروز حالة الرجل غير المناسب في المكان المناسب.[1]

فالفقر يمتد إلى أبعد من مؤشر الدخل ليشمل التهميش وتدني مستوى الرعاية الصحية و إنخفاض مستوى فرص التعليم وتدهور محيط السكن وغياب المشاركة , لذلك يرتبط إرتباطاً وثيقاً بإرتفاع معدلات البطالة التي تقوض عملية التنمية , فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والمؤسساتي , وطغيان النزعة الفردية والولاءات الفرعية بدلاً من ثقافة الإنجاز , فالشباب في العراق اليوم لا يمكنهم الحصول على فرص عمل أو توظيف , إلا من خلال الولاءات الفرعية و المحسوبية , مما زاد من تفاقم حجم المشكلات الإجتماعية التي زادت من تأزم المجتمع وتلكؤ عملية التنمية في العراق , أن هذه الأوضاع التي يمر بها الشباب حاليا تنعكس بشكل مباشر على أوضاعهم النفسية والصحية والإجتماعية فتزداد حالات القلق والعزلة والإغتراب والإنحراف وتعاطي المخدرات أحيانا.[2]

اما البطالة فأنها تعد من التحديات الخطيرة التي تشكل تهديداً للإستقرار الإقتصادي و السياسي للبلد , و قد نتج عن هذا التهديد متغيرات إجتماعية بالغت الخطورة كالجريمة و الإنحراف السلوكي التي تعرقل مسيرة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية , و تعد البطالة من أكثر القضايا التي تهدد الأمن الإنساني في العراق في جوانبه كافة , إذ أن إستشراء البطالة الكاملة والناقصة، ونقص الخدمات وحرمان شرائح واسعة منها قادت الى الفقر والإستبعاد الإجتماعي ، والتي نجم عنها الكثير من مظاهر النزاع الإجتماعي , فضلاً عن أن تزامن هذه المواقف والمشكلات مع أزمات الحكومة السياسية قد اسرعت في تآكل الحقوق المدنية والسياسية، وتقلص في ثقافة التسامح والحوار وطغيان ثقافة العنف, إذ ان الدلائل تشير الى العلاقة الوثيقة والمباشرة بين الأمن والبطالة، و أن الحروب والحصار والإحتلال والسلب والنهب وإنفلات الأمن وعدم وجود حكومة قوية

1 - جيف سيمونز : عراق المستقبل , السياسة الامريكة في اعادة تشكيل الشرق الاوسط , الطبعة الأولى , دار الساقي , بيروت , 2004 , ص40 -44.

2 - عبير أيمن : تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد , بلا , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2006 , ص 127 .

وإستقرار سياسي وضعف قوى الأمن والجيش جميعاً عوامل ساعدت على زيادة و إستمرار معدلات البطالة و إنعكاسها على الإستقرار والأمن المجتمعي.[1]

كما أن بطالة الشباب إذا كانت مستمرة مدة طويلة فهي تهدد شريحة واسعة من أبناء المجتمع فأن ذلك كله يشكل عناصر تهدد الأمن الإجتماعي الذي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر فهو يشمل أول ما يشمل الإكتفاء المعيشي و الإقتصادي و الإستقرار الحياتي للمواطن , فضلاً عن تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والحاجة ويخل بالرعاية الإجتماعية والإنسانية في حالة البطالة والتوقف عن العمل فالإنسان في إي مجتمع من المجتمعات إذا لم تُلبَ إحتياجاته الأساسية فأنه حين ذلك قد لا يشعر بإنسانيته و يَتعزز لديه الشعور بالإغتراب والمهانة فالحاجة والعوز تقتل في الإنسان إنسانيته و إعتزازه بذاته مما قد يدفعه إلى أنواع الإنحراف وقد يصاب بالإمراض النفسية والإجتماعية على حد سواء .[2]

رابعاً :- الواقع البيئي لقد واجه الواقع البيئي في العراق مشكلات عديدة لسنوات طويلة نتيجة لسياسات غير واعية و رشيدة جَرت البلد الى ويلات الحروب التي تركت أثرها الواضح على الواقع البيئي في العراق , إذ إستخدمت ضد العراق في الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة متنوعة منها ما أستخدم لأول مرة في التاريخ البشري، وتسببت عمليات القصف الهمجي للمنشآت التي تمثل البُنية الأساسية عن فقدان الأمن البيئي لسكان العراق وظهور المشكلات البيئية التي أثرت سلباً على صحة السكان، فضلاً عن إستهداف السكان بشكل مباشر، وتَسبب قصف شبكات المياه والمجاري بظهور نسب عالية من التلوث الجرثومي لمياه الشرب في العراق، و وفق تقرير لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف، فإن الحرب الأخيرة عام 2003، دمرت من جديد شبكات المياه بنسبة 40% منها بشكل كامل مما أدى إلى تلوث المياه في الشبكات .[3] ومن النتائج الخطيرة كذلك إنبعاث سحب دخان وملوثات كثيفة في الجو من الحرائق، وتَلوث التربة والبيئة البحرية بسبب إستهداف الآبار النفطية وتدميرها، ومرافق تخزين وتكرير النفط ، ومحطات توليد الكهرباء، و إختلال التربة على نطاق واسع ولا سيما في جنوب العراق بسبب العمليات العسكرية , وكذلك

1 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 30 .

2 - خولة عباس حمود : دور الشباب في تعزيز الأمن الإجتماعي / دراسة إجتماعية ميدانية لمدينة بغداد , مصدر سبق ذكره , ص76 – 77 .

3 - كاظم المقدادي : التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ، 2003، ص210 .

التلوث الذي سببه القصف بالصواريخ والقذائف خلال الحروب الثلاث خلال اعوام، 1991، 1998، 2003.[1]

كما يعاني الواقع البيئي العراقي من تحديات مختلفة تمثلت بالنمو السكاني السريع و ما رافقه من هدر كبير في عناصر البيئة , فضلاً عن عدم الإعتماد على الأساليب الحديثة في معالجة الملوثات الناتجة عن الحروب التي القت بظلالها على الواقع البيئي مما إنعكس سلباً على البيئة بشكل عام و عدم وجود تحديد دقيق لمواقع عناصر تلوث البيئة بما فيها التلوث الإشعاعي بسبب الإفتقار الى أنظمة رصد و رقابة لنوعية البيئة , فضلاً عن زيادة إستخدام المولدات الكهربائية الصغيرة لسد الإحتياجات المنزلية و الصناعية بسبب إستمرار النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية مما تسبب بأضرار للبيئة بسبب حَرق كميات كبيرة من الوقود .[2]

فضلاً عن ذلك نجد أن البيئة العراقية قد عانت من الإهمال المتواصل طوال السنوات الماضية على الرغم من الكم الكبير من التشريعات والقوانين الصادرة بخصوص البيئة إلا إنها بَقيت مجرد نصوص تفتقر الى التطبيق و المتابعة , فضلاً عن سوء التخطيط التنموي و البيئي و إنخفاض الوعي سواء أكان على المستوى الجماهيري ام على مستوى مُتخذ القرار .

خامساً :- واقع الأمن الإنساني للفئات الهشة في المجتمع :- أن الأمن الإنساني بقدر ما يتصل بالمجتمع ككل فأنه يتصل أيضاً على نحو أشد بفئات معينة مُعرضة للتهميش او مُستبعدة عن تيار الحياة الإجتماعية كالمرأة و الشباب و الأطفال و ذوي الإحتياجات الخاصة و المهجرين , و يمكن أن نوضح واقع الأمن الإنساني لتلك الفئات على النحو التالي:-

1- **واقع الأمن الإنساني للمرأة :-** على الرغم من الأدوار البارزة التي تقوم بها المرأة في المجتمع، الا إنها ما زالت تعاني من التهميش وعدم التمكين ولاسيما في مجال التعليم والعمل والصحة، إذ ما زالت الفوارق قائمة بين الجنسين وما زالت الثقافة تؤكد تفوق الذكور على الإناث في مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كافة.

---

1 - أيمن أحمد محمد : دور النظام السياسي في بناء البعد السياسي للأمن الإنساني العراق أنموذجاً , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 , ص70 .

43- رائد صياد علي : ملامح العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة و البيئة في العراق .. الواقع .. المعالجات , مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الإدارية , المجلد (1) , العدد (15) , كلية الإدارة و الإقتصاد , جامعة ميسان , ص170 .

لقد تركت ظروف الحصار الإقتصادي الذي إمتد لأكثر من 13 سنة الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق آثاراً سلبية على الإنجازات التي تحققت في مجال تمكين المرأة العراقية فضلاً عن إثاره السلبية التي تركت بصمتها المؤلمة على الشعب العراقي من ناحية مستوى المعيشة، فهناك تأثير يخص المرأة ودورها الأسري والمجتمعي والإقتصادي.[1] كما أن الأوضاع الصحية المتدنية في العراق تَكشف لنا مدى تأثير هذه الأوضاع في تمكين المرأة ، فضلاً عن تأثيرها في وضعها الصحي وسلامتها الجسمية والنفسية ،فإصابة المرأة ببعض الأمراض سواء أكانت هذه الأمراض خطيرة ام بسيطة تؤدي الى إضعاف قدرة المرأة على القيام بأدوارها التنموية في المجتمع.[2] و على الرغم من التطور الواضح في تعليم الإناث عموماً، الا أنه لا يزال يواجه إشكاليات وتحديات كثيرة، إذ لا تزال نَسب الأمية بين الإناث أعلى مما هي عليه بين الذكور سواء في فئة العمر 15 سنة فما فوق او في فئة العمر 15–24 سنة , وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي والجامعي، إذ تظهر النتائج التي توصلت اليها المسوح الحديثة أن هناك تبايناً في مُعدل إلتحاق الطلبة الذكور مقارنة بمعدل إلتحاق الإناث، مما يشير الى إخفاق النظام التربوي في تجاوز أو تَجسير فجوة الإلتحاق حسب النوع الإجتماعي, فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور في المرحلة الابتدائية 96% مقابل 88% للإناث والمرحلة المتوسطة 42% مقابل 37% على التوالي, وفي المرحلة الإعدادية حقق النظام التربوي تعادلاً في هذا المؤشر 21%، جميعها مؤشرات تعكس تأثر النظام التربوي بالمنظومات الثقافية والإعراف والتقاليد الإجتماعية المعرقلة لإستمرار الإناث في مواصلة مسيرتهن الدراسية وبالتفاوت في تقديم الخدمة التعليمية.[3]

إن لإشكالية التعليم بين الذكور والإناث وتفضيل تعليم الذكور على الإناث الأثر السلبي في حصول المرأة على التعليم اللازم لها لإشتراكها في العملية التنموية, فما زالت فكرة حصول الفتاة على تعليم محدود هي السائدة في نسبة كبيرة في الأسر العراقية، والأسباب هي التقاليد التي لا تسمح بخروج الفتاة لإكمال الدراسة والإيمان بأن الفتاة مصيرها للزواج .[4]

---

1 - علي اسمر كوين: تداعيات العنف ضد المرأة ، الطبعة الأولى , دار الكتب والوثائق، بغداد ،2010 ، ص62.

2 - هوازن أياد عبد الهادي : دور الرجل في تمكين المرأة القيادية , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية التربية للبنات , قسم الخدمة المدنية , 2015 , ص73 .

3 - وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية 2013–2017، جمهورية العراق ، ص247–248.

4 - مريم سليم : المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص96.

وكما إن المرأة العراقية كانت وما تزال تعاني من مشكلات كثيرة تحد من مكانتها وتشل قدرتها على المبادرة، مما جعلها تشعر على الدوام بعدم الإستقرار النفسي والمادي، الأمر الذي أثر سلباً في دورها في المجتمع, فالأزمات التي عانى منها المجتمع العراقي لأكثر من ثلاثة عقود، خلفت الكثير من الصراعات النفسية والإجتماعية،لاسيما عزوف المرأة عن المشاركة السياسية.[1] و على الرغم من مشاركة المرأة في الجوانب السياسية والإقتصادية، وتفاعلها في الحياة العامة، وقدرتها على تَسلم زمام الأمور في مختلف جوانب المجتمع، إلا أنها ما زالت تعاني من مجموعة متشابكة من العوائق والإشكاليات والضغوطات المتصلة بالسياسة العليا، والعقلية الإجتماعية المحافظة، والثقافة الذكورية، وطغيان العادات والتقاليد المحددة لها, و على مر العصور أثبتت المعطيات ان كل هذه العوامل تحبط المرأة وتقف حائلاً أمام تمكينها، وتستخف بقدراتها، وتهمل طاقاتها في الإبداع والعطاء، وتُقلل من أهميتها وإنجازاتها، وتقلص من طموحها وأحلامها .[2] وعلى الرغم من إن العقود الأخيرة شهدت تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كما تزايدت قوة في تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية , وفي ذات الوقت نَجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية و إدارية مهمة , وعلى الرغم من هذه المُكتسبات الا إن واقع الأمن الإنساني للمرأة من حيث الحماية و التمكين لم يصل الى المستوى المطلوب.[3]

2- **واقع الأمن الإنساني للطفل** :- الطفل هو تركيب أو بناء عضوي بيولوجي و إجتماعي يتصف بكونه شديد الحساسية ، سريع التأثر بما حوله ، كثير التقليد والإقتباس . وتعد مرحلة الطفولة من أخطر مراحل حياة الطفل ، لأنها تُشكل كثيراً من الصعوبات والمشاكل والصدمات التي يتعرضون لها في طفولتهم وتترك أثاراً عميقة في شخصياتهم .[4] أن عدد كبير من الأطفال في مختلف دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية يتعرضون وبصورة يومية إلى مخاطر كبيرة تقف عائقاً أمام تنمية قدراتهم حيث تؤدي إلى سلبهم حقوقهم التي يتمتعون بها، إذ أن تلك المخاطر تتمثل في الحروب و ويلاتها التي تحدث في

1 - شروق كاظم سلمان: عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، دراسة مقدمة الى كلية التربية للبنات/جامعة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد الثامن ، بلا سنة ، ص172.

2 - هوازن أياد عبد الهادي : دور الرجل في تمكين المرأة القيادية , مصدر سبق ذكره , ص 80 .

3 - بشرى العبيدي : دور المرأة في عملية صنع القرار وتولّي المسؤوليات، بلا , كلية القانون / جامعة بغداد، 2009، ص2.

4 - سالمة الفخري واخرون : سايكولوجية الطفولة المراهقة ، الطبعة الأولى , مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1982 ، ص6.

جميع البلدان ويَذهب ضحيتها العديد من الأطفال الأبرياء بين قتلى وجرحى ومفقودين ومشوهين فضلاً عن إعمال العنف التي تُصيب الأطفال بأمراض نفسية و إكتئاب نتيجة ما يشاهدوه من إحداث قاسية بالإضافة إلى ذلك ما يخلفه الفقر والأزمات الإقتصادية من ضحايا وأيضا فأن الأوبئة والمجاعة تَتَسبب في إصابة الأطفال بمختلف الأمراض المزمنة والخطيرة والتي يكون نتيجتها الموت إذ أن هذه الظروف تعمل على خسارة عدد كبير من الأطفال الصغار .[1] و في المجتمع العراقي فنجد أن الطفل قد تَعرض إلى جميع أنواع العنف سواء كان ذلك داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع المحلي الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى ذلك يوجد الكثير من الأطفال الذين لا يملكون أي مأوى وقد زادت نسبة هؤلاء الأطفال بصورة كبيرة بعد إحداث عام 2003 ، إذ أن هذه الظاهرة قد بدأت تشع وتنتشر بشكل خطير في المجتمع فهي تؤثر تأثيراً قوياً على مُستقبل جيل بأكمله من الأطفال، حيث أن هؤلاء الأطفال هم الأكثر تعرضاً للعنف بكل أشكاله.[2] إذ زاد عدد الأرامل وكذلك عدد الأطفال الأيتام بشكل ملحوظ بسبب ما تخلفه العمليات الإرهابية من حوادث القتل والتفجيرات التي خلفت وراءها الكثير من العوائل التي تكون النساء هي معيلها نتيجة فقدان رب الأسرة في التفجيرات المختلفة التي تحدث في المجتمع، حيث سَببت العمليات الإرهابية في ظهور شريحة من الأطفال دفعتهم ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية لأن يعيشوا في بيئة لا تتوافر فيها أبسط مقومات الحياة فإتجهوا إلى العمل وقام عدد كبير منهم بترك مقاعد الدراسة مما يعرضهم ذلك إلى التشرد والجنوح.[3] و في الوقت الحاضر فأن ما نراه من عمليات لسفك الدماء والدمار وغيرها من إعمال العنف تؤثر تأثيراً سلبياً على حياة الأطفال حيث تجعلهم يصابون بحالات من القلق النفسي والإكتئاب فضلاً عن ما تسببه من هلع و فزع و رعب في نفوسهم الطرية والتي لا تستطيع أن تتحمل هكذا صدمات قوية إذ أن إنعدام الأمن في المجتمعات بصورة عامة وفي المجتمع العراقي بصورة خاصة التي شهدها المجتمع بعد عام 2003 و لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر إذ أنها تعتبر من المشاكل الأساسية التي تترك تأثيراً قوياً على المواطنين الأبرياء وبصورة مباشرة على الأطفال إذ أن التفجيرات التي تحدث في مناطق متعددة ومتفرقة في العراق بالإضافة إلى التفجيرات التي تحدث في الأماكن القريبة من المدارس الإبتدائية حيث تكون سبباً في تعرض حياة الكثير من الناس إلى الخطر ولاسيما الأطفال مما

1 - هالة جاسم سلطان : الأرهاب و الأمن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي , مصدر سبق ذكره , ص127.

2 - صباح صادق الآنباري : دستور جمهورية العراق 2005، الطبعة الأولى , بغداد ،2006 , ص 14.

3 - هالة جاسم سلطان : الأرهاب و الأمن الإنساني للطفل في المجتمع العراقي , مصدر سبق ذكره , ص142.

يجعل حياتهم في خطر دائم، كما أن إنعدام الأمن الشخصي في المجتمع تكون له تأثيرات كبيرة على الجوانب المختلفة للحياة بالنسبة إلى المواطنين الأبرياء بصورة عامة والأطفال بصورة خاصة، فالتأثيرات النفسية التي تسببها هذه الإنفجارات وكذلك إعمال العنف تكون لها تأثيرات سلبية تمتد على طول حياة الطفل وتؤثر على شخصيته وحياته، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي (20 %) من الضحايا البريئة التي تخلفهم الإنفجارات وإعمال العنف والإرهاب في العراق هم من شريحة الأطفال، إذ أن إنعدام الأمن يعكس لنا وبشكل أساسي مدى حجم المخاطر والتحديات التي تواجه الأطفال في محيط البيئة الإجتماعية التي يعيشون فيها حيث تكون غير قادرة على تأمين الحياة المناسبة لهم وكذلك الحال بالنسبة للمواطنين على حدٍ سواء فالأطفال يعيشون في خوف ورعب من أن يتعرضوا إلى الإصابة أو الوفاة وذلك في ظل إستمرار دائرة العنف في المجتمع فضلاً عن إنعدام الأمن والأمان .[1] كما إن مظاهر الحرمان التي تُعاني منه العديد من المناطق الحضرية يؤدي الى زيادة نسب الأطفال المتواجدين في الشوارع, فالعديد من هولاء الأطفال ينحدرون من اسر فقيرة، البعض منها ترأسها ام تعمل خارج المنزل لساعات طويلة بأجور زهيدة كالخدمات المنزلية او بائعات متجولات وغيرهم , ولعل الإستقراء الأولي لخلفيات هذه الاسر يظهر أنهم من المهاجرين الذين يقطنون المناطق الحضرية(أحزمة الفقر او جيوب الفقر) والذي يشكل أحد أهم التحديات لتحقيق أمنهم الإنساني.[2]

3- **واقع الأمن الإنساني للشباب** :- يعرف معجم العلوم الإجتماعية الشباب بـ " الأفراد في مرحلة المراهقة , أي : الأفراد بين مرحلة البلوغ الجنسي والنضج وأن المدة التي تنتهي فيها مرحلة الشباب قد يمدها البعض الى حوالي سن الثلاثين.[3] وقد عرفت الأمم المتحدة الشباب بأنهم الأفراد الذين تقع أعمارهم بين (15-25) سنة ، وفي العراق إمتدت الفئة العمرية للشباب إلى 29 سنة .[4] ويحتل الشباب مكانة مهمة في مختلف المجتمعات الإنسانية وذلك من خلال دورهم في عملية التغيير الإجتماعي والتحديث لمجتمعاتهم

1 – عدنان ياسين مصطفى : الأطفال العاملون في الشوارع بين ضروريات البناء وتحديات البقاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 17, 2005، ص 53 .

2 – عدنان ياسين مصطفى , الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 42.

3 – إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية , الطبعة الأولى , مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة , 1975, ص333 .

4 – ياسين كمال : استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب , الندوة الفكرية الشبابية المتخصصة أولى , جامعة الدول العربية , الدوحة , قطر , 1983 , ص55 .

فضلاً عن إسهامهم في الإبداع والإبتكار والتجديد .[1] فالشباب يشكلون نسبة عالية من السكان في المجتمعات العربية والإسلامية والدول النامية، وهم أكثر الفئات الإجتماعية تأثراً بالواقع ومتغيراته ومعطيات البيئة الحياتية المادية والمعنوية من فكر وقيم ومشاعر وسلوك, لذلك نجد أن طبيعة الواقع الإجتماعي (الإقتصادي والفكري والنفسي والتربوي والبيئي) تلعب دوراً أساسياً في تحديد طبيعة الأزمات والمشكلات التي يعاني منها الشباب , فهذه العوامل تؤثر بفعّالية في تكوين أنماط السلوك و إتجاهات الفكر وسقف المعاناة النفسية والمادية للغالبية العظمى من الشباب .[2]

و في العراق يلاحظ أن الشباب العراقي بات يواجه جملة تحديات مركبة و متداخلة تهدد أمنه ومستقبله الإنساني , إذ أن تجربة السنوات التي أعقبت الإحتلال عام 2003 و ما تلاها ضاعفت من مخاطر التهديد للأمن الإنساني للشباب العراقي متمثلة بالتدهور الأمني نتيجة ضعف المؤسسات الضبطية الرسمية و إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب و إتساع دائرة الفقر لتشمل أعداد كبيرة من العراقيين الى جانب الضعف و الوهن الذي أصاب المؤسسات التعليمية و الصحية و الإجتماعية و الإقتصادية .[3]

أن معالجة قضايا الشباب لا يمكن أن تتم إلاّ عبر المعالجة الشاملة لقضايا المجتمع التي تشمل مشكلات و واقع الأسر والمؤسسات التعليمية التي تلعب دوراً أساسياً في تنشئة الشباب ورعايتهم وتكوينهم العقلي والنفسي والجسمي عبر دراسات علمية و رؤية واعية وعميقة لقضايا المجتمع ومشكلات الشباب (العلم والعمل والصحة والأمراض النفسية والتدخين والمخدرات والجرائم وغيرها من القضايا التي تواجه المجتمعات المعاصرة بسبب ما تخلفه من آثار سلبية نفسية وعاطفية في نفوس الشباب، وصعوبات في التنمية والتطور في المجتمع من أجل ذلك يترتب على أي بلد يحاول النهوض بواقعه أن يَستجيب لمتطلبات هذه الشريحة المهمة ويحاول البحث عن أفضل الطرق الكفيلة بإحتواء طموحات ورغبات الشباب وتوفير الأجواء المناسبة والمحفزة لإطلاق الطاقات الكامنة فيهم ومعالجة المشاكل التي يعانون منها والتي تقف عائقاً أمام تأديتهم لدورهم الحيوي والمهم في بناء وتطور المجتمع الذي يعيشون فيه .[4]

---

1 – عزت الحجازي : الشباب العربي ومشكلاته , بلا, عالم المعرفة , الكويت , 1985 , ص 6 .

2 - عمر محمد التومي الشيباني : الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب , بلا , دار المعارف , القاهرة , 1973 , 89 .

3 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق , مصدر سبق ذكره , ص5.

4 - عمر محمد التومي الشيباني : الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب , مصدر سبق ذكره ,ص 89 .

4- **واقع الأمن الإنساني لذوي الإحتياجات الخاصة :-** في كل مجتمع هناك شريحة معينة تحتاج دائماً الى إهتمام خاص ورعاية خاصة، و الشخص ذو الإحتياج الخاص هو كل فرد يحتاج في حياتهِ كلها او لفترة منها الى خَدمات خاصة لينمو و يتعلم و يتدرب و يتوافق مع متطلبات الحياته اليومية و العائلية و المهنية و يمكنه بذلك أن يشارك بأقصى إمكاناته في عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية بوصفه مواطن , و تُعرف الإعاقة بأنها قصور عضوي او وظيفي او هما معاً في الإنسان يحده او يمنعه من القيام بواجبه .[1]

و في العراق و بعد سنوات من الحصار وبعد حروب وبعد الظروف التي أعقبت هذه الحروب, إزدادت هذه الشريحة , إذ أدت ظروف الحروب و الأزمات المتلاحقة و ما رافقها من إرهاب و عنف الى إرتفاع نسب المعاقين (بدنياً و عقلياً) في الهرم الإجتماعي العراقي , و على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة لإعداد المعاقين في العراق لكن يبقى إندماج المعاقين في النشاطات التنموية أحد المؤشرات الأساسية لتقدم المجتمعات .[2] و قد أكد الدستور العراقي في المادة (32) على " أن ترعى الدولة المعاقين و ذوي الإحتياجات الخاصة و تكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع ".[3]

و تتعرض فئة ذوي الإحتياجات الخاصة في العراق منذ 2003 وحتى اليوم إلى التهميش، والإقصاء، وهدر الحقوق، والإهمال، وعدم الإلتفات إلى ما يساعدها على تحمّل ظروف الحياة المعاشية، وما يرافقها من معاناة وصعوبات خاصة بأفراد هذه الفئة , ولهذا الإهمال، والتهميش، وعدم الإهتمام، أوجه كثيرة، منها: عدم وجود إحصائية ثابتة لهذه الفئة، فضلاً عن وجود تباين كبير بين المعلَن رسمياً في العراق بشأن أعداد ذوي الإحتياجات الخاصة، وبين ما يَرِد في تقارير المنظمات الدولية ، لا سيما منظمة الصحة العالمية, فضلاً عن عدم إستجابة وزارة المالية لوضع التخصيصات المالية المناسبة لهذه الفئة المهمة في المجتمع. وحتى أمانة بغداد لم تُعِر أي إهتمام لهذه الفئة، ولم توفّر الطرق السالكة لهم، ولم تُنشئ مناطق خاصة لعبورهم الشوارع، ولم تسعَ بأي شكل من الأشكال في جعل البيئة المعيشية صديقة لهم، في الوقت الذي لا يخفى فيه على أحد

1 -شهلاء سليمان أحمد :الحماية القانونية للأشخاص ذوي الأحتياجات الخاصة في العراق (دراسة مقارنة) , مجلة العلوم القانونية و السياسية , المجلد السادس , العدد الثاني , كلية القانون و العلوم السياسية / جامعة ديالى , 2017 , 331 .

2 - عدنان ياسين مصطفى , الأمن الإنساني و التنمية مؤشرات الهشاشة و فاعلية السياسات , مصدر سبق ذكره , ص 48 .

3 - الدستور العراقي الدائم لعام 2005 , المادة (32) .

حجم الصعوبات التي تواجه الأفراد المعاقين في ممارسة أبسط حق من حقوقهم وهو التنقل بحرية وأمان وسهولة في المناطق التي يعيشون فيها.[1]

5- واقع الأمن الإنساني للأسر النازحة و المهجرة :- ويعد التهجير القسري أبرز النتائج الإجتماعية للحرب في العراق, ففي دراسة أجراها معهد بروكنز عن المرحلون داخلياً في العراق أكد فيه أن المرحلين داخلياً في العراق هم ضحايا جداول أعمال سياسية تَبنتها الدولة، فضلاً عن كونهم ضحايا إنقسامات سياسية عميقة الجذور, وقد تراوحت أعدادهم بين600000 –800000 الف فرد في شمال البلاد وقدرت أعدادهم بنحو 300000 فرد في الوسط والجنوب .[2]

أن الأحوال المعيشية للأسر المرحلة والمشردة في أرجاء المحافظات تتشابه بما فيها من بيئة خطرة، كما أن غالبية الأسر المشردة تعيش في مبان عامة مهجورة مع وجود أعداد أقل تعيش في الخيام او في بيوت الأسر المضيفة, كما أن المباني التي يعيشون فيها بصيغة غير قانونية لحق بها الدمار بدرجات مختلفة، فالأبواب والنوافذ فيها مكسرة او مفقودة كلياً، والبيئة الصحية متدهورة، مما يعرض المشردين فيها للكثير من عناصر الأذى، وليس هناك مياه جارية او كهرباء , وغالباً مايشرب هؤلاء الناس من مصادر مياه غير معالجة مما يجعل المخاطر الصحية التي تواجه السكان الذين يعيشون في ظل هذه الظروف كبيرة خاصة عندما لا تتوافر للكثير منهم إمكانية الوصول الى الرعاية الصحية الى جانب هذا وذاك، يشكل الأمن الغذائي أحد التحديات التي تواجه الأسر المُشردة من حيث تأمين كميات كافية لحاجات الأسرة او بقاء حصص الأعاشة الأسرية من الغذاء في المواقع التي غادروها. ويشير تقرير الأمن الغذائي والفئات الهشة، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، أن حوالي أربعة ملايين عراقي يعيشون دون الأمن الغذائي ، فضلاً عن التهديد المستمر لإخلاء المباني الحكومية وهو ما يُشكل مصدر قلق مستمر للأسر ويضعها تحت تَهديد دائم، ينعكس على الحياة اليومية للأسرة مما يُشكل تهديد مباشر لأمنهم الإنساني .[3]

---

1 - ذوي الأحتياجات الخاصة في العراق : متاح على الرابط https://albasaernewspaper.com/news/albasaer-news/44921

2 - عدنان ياسين مصطفى , الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 43.

3 - المصدر نفسه : ص44 .

ان هذه الفئات التي تتردى أوضاعها يوميا، و تشكل الكتلة الأكبر في اللوحة الإجتماعية الراهنة، وتصبح موضوعاً للرهان والصراعات، مما يهدد الأمن الإنساني ويعمق الفجوة في تحقيق الإندماج الإجتماعي والوطني.

ثالثا : التحديات التي تواجة تحقيق الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003

لقد بات الإنسان في عراق ما بعد عام 2003 يواجه جملة من تحديات مركبة ومتداخلة تهدد أمنه ومستقبله الإنساني ، وتشكل تحديات الأمن الإنساني أحد المُنعطفات التي تحتاج إلى وقفة وتعمق في دراستها وسبر أغوارها، وتحديد مشكلاتها ورسم السياسات و البرامج التي تجعل الإنسان بمأمن عن دائرة الخطر.[1] فهناك الكثير من التحديات التي تقف بوجه تحقيق الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003 ، وهذه التحديات لا تأتي أو تنتج من الظروف الداخلية للبلاد فحسب ، بل إنها قد تكون نابعة من الظروف الخارجية المحيطة بالبلاد أيضاً لها دور في الوقوف بوجة تحقيق تقدم في هذا المجال , وعلى هذا الأساس فأن التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الإنساني في العراق يمكن تقسيمها الى التحديات الداخلية و التحديات الخارجية .

أولاً :- التحديات الداخلية :- و لعل من أبرز التحديات الداخلية التي تواجة تحقيق الأمن الإنساني في العراق يمكن تقسيمها الى :-

1- التحديات السياسية أن عملية بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 لم تستطع أن تهيئ الظروف السياسية والمجتمعية المناسبة لتحقيق تنمية سياسية مستمرة وتغيير القيم والمعتقدات بما يُمكن من التحول السياسي نحو مجتمع ديمقراطي حديث وتحقيق إندماج وطني تجاه المشروع الديمقراطي ونَبذ قيم التَعصب الفئوي والطائفي وتحقيق المساواة والمواطنة وإعطاء إعتبار وقيمة عليا للإنجاز والكفاءة .[2] فقد إتسمت البنى والمؤسسات التي أنشأت بأنها محكومة بتوقيتات زمنية محددة وأن القائمون على تَنفيذ هذه المراحل

1 - المصدر نفسه : ص 3.

2 - حسين عبود جاسم : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المعوقات و المقومات) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2016 ,ص133 .

مهتمين بالإنجاز أكثر من نوعية المنجز ، فإقتصرت مهامها الأساسية في تسيير الإعمال وليس التخطيط ووضع السياسيات و أغلب هذه المؤسسات كانت تعمل وفق قَيد شديد التأثير وهو التوزيع الطائفي والمُحاصصة التي تحكم توزيع المناصب في أغلب المستويات و إستمرارها في العمل وفق ذلك التقسيم فيما بعد الى المؤسسات التي أنشأت في ظل دستور 2005 الدائم مما جعلها عاجزة عن تَلبية أول متطلبات التعبير عن المطالب والتؤائم مع البناء الديمقراطي .[1] وبذلك فأن وجود المؤسسات مجرد هياكل دون تأثير فاعل في تأطير مشاكل وأزمات المجتمع حسب الدستور والقواعد المنظمة لعمل تلك المؤسسات يُفشل التنمية ويُعوق عملها ويبقي المؤسسات لاتتماشى مع الحاجات والمتغيرة ويَحصل العجز في إنجاز الوظائف .[2]

كما إن الأزمات والحروب هي من أخطر التحديات المهددة للأمن الإنساني وللتنمية البشرية المستدامة , إذ إنها الأداة التي تَهدم مُكتسبات التنمية، وتنتهك حقوق الإنسان. فتدمر كل القدرات والطاقات الخلاقة والمبدعة التي تحتاجها عمليات التنمية , فالتهديد وفقدان الأمن الذي تفرزه الحروب لا يستثني أحداً، وعلى الرغم من كل الإتفاقيات الدولية حول ضرورة حماية المَدنيين في ظروف الحرب والنزاعات، فإن ما يجري على أرض الواقع يُثبت أن كل تلك الإتفاقيات تَظل حبراً على ورق حين يَصبح قانون الموت أكثر حضوراً في حياة الناس من قانون الحياة , ولاشك أن الفئات المُهمشة هي الأكثر تضرراً من البيئة التي تنشئها الحرب.[3] فيَتعرض الأمن الإنساني إلى التهديد من خلال الإرهاب وما يحدث من عمليات إرهابية مختلفة تؤدي إلى حدوت ضحايا بين المواطنين الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم تواجدوا صدفة في مكان الحادث فيذهبون ضحية لتلك الأعمال بالإضافة إلى ذلك فأن ما تُسببه هذه العمليات من دمار في البني التحتية الموجودة في المُجتمع سواء كانت مُستشفيات أو مدارس أو الأسواق أو المساجد وغيرها من البني التحتية مما تتطلب العناية بها وإصلاح ما تم تدميره نَتيجة العمليات الإرهابية فضلاً عما تُخلفه من حالات الخوف والرعب

1 - سامح رشيد : ثلاث سنوات بعد الاحتلال اي عراق نشهد عراق الاحتلال وتقويض الدولة ، مجلة السياسية الدولية، العدد (164)، مركز الاهرام ، القاهرة، نيسان 2006 ، ص 138 .

2 - علي عباس مراد : المجتمع المدني والديمقراطية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، ط1، 2009، ص 32.

3 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره ,ص2.

والذعر بين الناس وذلك لما يشاهدونه في المجتمع من إعمال عنف وإرهاب والتي تترك في نفوسهم أثراً كبيراً يصعب التخلص منه بسهولة فيصابون بالأرق وعدم النوم أو الاكتئاب الذي يصاحبهم في حياتهم أو قد ينعزلون عن المجتمع نتيجة الصدمة التي تتركها العمليات الإرهابية فيهم .[1]

كل هذا يشكل تهديداً للأمن الشخصي للأفراد , و في العراق و في ظل ضعف آليات المساءلة والمحاسبة، إستشرت آفة الفساد في الدولة والمجتمع على حد سواء , والأدهى إن هذه الظاهرة المدمرة، في ظل غياب المعالجة، تجذرت وتفاقمت حتى أضحت أشبه بنمط الحياة , فَجازَ الحديث عن ثقافة الفساد، بعد أن بات الفساد يتحكم في سلوك الناس والعلاقات بينهم، إذ أخذ يَتغلغل في بُنية المجتمع ونَسيجه , وثقافة الواسطة هي من صلب ثقافة الفساد، فالمرء في العراق اليوم لا يصل في أكثر الحالات بكفاءته أو جدارته، أو مزاياه، بل بوساطة أهل الحل والربط، أصحاب السطوة والنفوذ , وغالباً ما تقترن الواسطة بثَمن، والثمن قد يكون مالياَ أو سياسياَ، تَدخل في حسابه إعتبارات عشائرية أو مذهبية أو طائفية أو مصلحيه. وعندما يغدو الفساد من صلب ثقافة المجتمع يَصعب، حتى لا نقول يَستحيل علاجهُ. فالفساد لا يَنتج إصلاحا بل يَنتج مزيداً من الفساد، والمشكلة ان الفاسد لا يرى في فساده عيباً، بل يَتوجس من الإصلاح وربما يعتبره إنتحاراً .[2]

ان تردي الوضع الأمني والمجتمعي وضعف الخدمات وتفشي الفساد بكل صوره وإنتشار البطالة ، قد جعل النظام السياسي يَفقد همزة الوصل بينه وبين الجماهير وبالتالي شهدت الحياة السياسية حالة من عدم الإستقرار الملازم لهذه الحالة والتي غَدت تُشكل تحدي جدي لتحقيق تنمية سياسية وممارسة دورها البنيوي و ضمان تحقيق أمن إنساني للأفراد . وبذلك يَتَبين أن حالة عدم الإستقرار السياسي الذي تشهده الحياة السياسية في العراق يُشكل تحدي سياسي حقيقي في إنجاز أمن إنساني للمواطنين و تجاوز أزمات المجتمع والدولة.[3]

2- <u>التحديات الإقتصادية</u> لقد تَبنى العراق سياسة الإنتقال نحو إقتصاد السوق و إرتبط ببرامج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وهذه البرامج والسياسات لها ثمنها الإجتماعي في البلدان المستقرة أمنياً

---

1 - حليمة حقاني : دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 –2012، ص31.

2 – عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 63 .

3 – حسين عبود جاسم : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المعوقات و المقومات) , مصدر سبق ذكره ,ص137 .

وسياسياً، فكيف الأمر بالنسبة للمجتمع العراقي الذي يشهد تصدعاً عنيفاً في بناه المؤسسية، و إنهياراً في منظومة المعايير، و توالد متواصل للمشكلات وإفتقاراً للإرادة الإجتماعية ولأدوات تُمكنه من التَعامل مع هذه المشكلات , فقد شَكلت ضغوط السوق أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في العراق اليوم , فالإقتصاد المُعولم لم يَفشل فحسب في تحقيق مستوى مرتفع من النمو، والحد من ظاهرة البطالة، بل انه قد أطاح بكل المكاسب الإجتماعية القديمة وألقى بفئات متعددة إلى حافة الفقر.[1] فضلاً عن زيادة إعتماد الإقتصاد العراقي على النفط مما أدى إلى إستمرار تبعية السياسية الإقتصادية للإيرادات النفطية المرتبطة بأسعار النفط غير المستقرة حيث يتم تبني السياسات الإستثمارية الإنكماشية في ظل إنكماش وتراجع تلك الإيرادات , كما إن زيادة الإعتماد على النفط قد أدى إلى إنخفاض كبير في حجم الموارد المالية المحلية غير النفطية التي لا تزيد عن 10% في أغلب الأحيان في حين تحتل العوائد النفطية أكثر من 90% من موارد الدولة المالية والموازنة العامة بما فيها موازنة البرنامج الإستثماري مما أدى إلى إنعدام المرونة المالية للدولة. [2]

إن أهم الإختلالات الإقتصادية التي تؤثر على تحقيق الأمن الإنساني يمكن رصدها في مسائل متعددة فالإقتصاد يعاني من تراجع دور القطاع الخاص وضعف قدرته التنافسية في السوق المحلي بحكم الإنفتاح الكبير للخارج الى جانب إنخفاض في قيمة العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي وتفشي الفساد وظهور الإرهاب وضعف او قلة الصادرات و إرتفاع البطالة , فضلاً عن إنهيار القطاع الصناعي بعد إن كان هناك عدد كبير من المشاريع الصناعية الفعلية والتي شملت أغلب قطاعات الإقتصاد العراقي بل أنها كانت عاملة لغاية 2003 عندما دمر الإحتلال أغلبها وترك الباقي للنهب و السلب و عبث العابثين وبعضها تباع خُردة في الساحات أو سكراباً الى مصادر محلية أهلية.[3] فضلاً عن ضُعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي أدى إلى إرتفاع مستمر في الميل للإستيراد و إرتفاع معدلاته التي إقتصرت على السلع الإستهلاكية ومن مناشئ مختلفة دون أدني درجات الرقابة لقد فتحت الدولة أبوابها للإستيراد بحرية مطلقة لكل من أراد إستيراد ما يشاء

1 – عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 111.

2 - عدنان مكي عبد الله البدراوي و فلاح مجال معروف العزاوي : التنمية والتخطيط الاقليمي , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل , 1991 , ص 35 .

3 - حسين عبود جاسم : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المعوقات و المقومات) , مصدر سبق ذكره ,ص140.

وبدون رقابة .[1] كل ذلك من شأنه أن يكون عائقاً أمام تحقيق الأمن الإقتصادي و توفير فرص العمل و تحسين مستوى الدخل للمواطن العراقي و تأمين حياة كريم له .

3- **التحديات الإجتماعية والثقافية :** إن إتسام المجتمع العراقي بصفة تعددية المكونات المنتظمة داخل الدولة مع وجود مشكلة عدم قدرة الأنظمة السابقة على خلق اللحمة الوطنية والتوافق بين هذه المكونات التي إنطوت مع الإحتلال الأمريكي للعراق بداية عام 2003 على إنقسامات ذات طبيعة عرقية مُتشددة ودينية ذات طوائف مُتعارضة وثقافية متباينة ، وبقيام المؤسسات الجديدة بقي النظام السياسي عاجزاً عن إدارة الإختلاف والتحكم بأمر الصراع بين الجماعات المختلفة ، فتأجج المنحى الطائفي من جهة والعشائري من جهة اخرى والعرقي إضافة الى السياسي الناتج عن تلك الصراعات مما خلق عائقاً أمام مجتمع متماثل , وهو ما إنعكس على مجمل البنى السياسية والمؤسسات المجسدة بالدولة والنظام السياسي وهذا ما أدى الى سيادة الصراع بدلاً من الحلول العقلانية لأزمات المجتمع و إعلاء البناء السياسي للدولة القائم على التلاحم من خلال الوحدة الوطنية.[2]

فالنسيج الحضاري وبفعل تفاقم عوامل داخلية وخارجية على إمتداد عقود من الزمن أفتقد بعضاً من إنسجاماته وتعايشاته القديمة, فقد أدت الحروب و الإحتلال إلى خلق معوقات جديدة أضعفت قدرة الفعل العراقي في التأثير على صعيد المحيط الداخلي والخارجي، وأثارت وبدرجات متفاوتة العوامل الكامنة في البُنية الإجتماعية العراقية لحساب الهويات الفرعية , وبذلك أوجدت حالة عجز بُنيوي، وتوالد متواصل للمشكلات و إفتقار للإرادة الإجتماعية، ولأدوات تمكينه من التعامل مع المشكلات، مما أضعف سلطة التحكم والضبط وشل قدرتها على جعل الأفراد والجماعات ممتثلين للمعايير المقبولة إجتماعياً , و من جانب آخر لم يتم إعتماد الوسائل التي تُوحد وتُعزز الهوية العراقية من خلال بيئة الحوار والتسامح والإحترام ، بل إعتمدت القوة منهجاً وأسلوباً، مما جعل نار الإنقسامية كامنة كرواسب قابلة للظهور في أي لحظة مؤاتية , وهذا يعني فرض هوية وطنية على حساب الهويات الفرعية ، وليس كنتاج لتفاعل بنّاء قائم على مبادئ التفاهم والمشاركة

1 - خولة عباس حمود : دور الشباب في تعزيز الأمن الإجتماعي / دراسة إجتماعية ميدانية , مصدر سبق ذكره , ص60 .
2 - حسين عبود جاسم : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المعوقات و المقومات) , مصدر سبق ذكره ,ص143 .

والعدالة والتراضي مع أقل مستوى ممكن للصراع ، والتي تعد عملية طبيعية في كل مجتمع , وبعبارة وجيزة فأن تلك المبادئ تشكل قاعدة المواطنة بكل ما تعنيه من إنتماء للوطن.[1]

فتَسود اليوم وبوضوح في العراق أنماط من ثقافة الولاء القائمة على أسس قبلية أو طائفية او عرقية بدلاً من ثقافة الإنجاز , وينتج عن ذلك هَدر من نوع آخر كبير الخطورة على صعيد التنمية وبناء المستقبل, فثقافة الولاء هي البُنية الفوقية التي تسند بُنية العصبية ، وهي تذهب مباشرةً الى النقيض من ثقافة الإنجاز التي تشكل قاعدة كل نماء او بناء، و إن ما يجري في الإنتخابات التي تقوم على علاقات القرابة والعلاقات الشخصية والتبعية للزعيم القبلي او الطائفي والسياسي المُتمول شواهد تُزعزع عملية التحول نحو الديمقراطية وتُهدد النسيج الإجتماعي والوطني و تُعرقل تحقيق التنمية و التطور في المجتمع , إذ كثيراً ما تتفوق الممارسات القائمة على المصلحة الخاصة بدلاً من المصلحة العامة في مَسلك الفرد وتصرف الجماعة وفي ضُعف حسْ المواطنة، مع شَلل نسبي للمجتمع المدني.[2]

لذا فقد أثبتت التجربة العملية في العراق بعد عام 2003 وجود مُجتمع مُتعدد الثقافات لاتربطه لحمة ثقافية جامعة بسبب تراكمات عقود طويلة من فقدان الهوية الوطنية الفرعية معاً ، وضُعف المشاركة السياسية والتي مَهدت لردود فعل عنيفة شهدها المجتمع بعد التغيير وكادت تصل الى الحرب الأهلية الشاملة .[3]

ثانياً :- التحديات الخارجية :- يواجه تحقيق الأمن الإنساني في العراق مجموعة من التحديات الخارجية , فالعراق يقع بين بيئتين داخلية و خارجية لها إنعكاساتها على مجمل الأوضاع العامة و من ضمنها الأمن الإنساني , و يمكن تصنيف تلك التحديات الى :-

1- **التحديات الإقليمية :-** ترتبط البيئة الداخلية لأي دولة من الدول بعلاقة وثيقة مع البيئة الإقليمية المحيطة ، فتؤثر وتتأثر بها سلباً و إيجاباً , إن طبيعة الأنظمة السياسية المحيطة بالعراق القائمة على أساس الحكم غير الديمقراطي تؤمن من أن نَجاح العراق في الوصول إلى النظام الديمقراطي سيكون على حساب أنظمتها غير الديمقراطية ولذلك فهي تَخشى على نفسها من أن يكون في المنطقة نظام ديمقراطي ناجح ،

1 - عدنان ياسين مصطفى : الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 51 .

2 - المصدر نفسه , ص 34 .

3 - اثير ادريس عبد الزهرة : واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام 2003 ومستقبلها ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2013 , ص207.

لأن شعوبها حتماً سَتطالب بنقل التجربة العراقية إليها ، وقد تثور على حكامها وتطيح بهم ، و لذلك فليس من مصلحة هؤلاء الحكام في العراق نظام ديمقراطياً مستقراً .

أن خشية الأنظمة السياسية المحيطة بالعراق من نجاح العراق في الوصول الى النظام الديمقراطي لا يتعلق بالإستقرار السياسي وتطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم فحسب , بل انه قد يمتد إلى الخوف من الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي ، لأن هذا الإستقرار هو الأخر سيجعل من العراق بلداً نموذجاً في المنطقة وسيفتح عيون شعوبها على صور التنمية والإزدهار في العراق وربما ستندفع الشعوب للثورة على حكامها و إسقاطهم بالقوة او حتى بالضغط المستمر عليهم من أجل تقليد التجربة العراقية.[1] وعلى هذا الأساس أصبحت أرض العراق مسرح للتصارع ما بين الدول العربية من جهة و إيران من جهة أخرى ، و أخذ كل طرف بالسعي من أجل إرباك الوضع وتفويت الفرصة على الطرف الإقليمي الثاني من أن يكون له مكان أو موطئ قدم في العراق , كل ذلك كان له دور في عرقلة الإستقرار و تلكؤ تحقيق الأمن الإنساني .[2]

إن إنعكاسات العنف الذي تقوم دول الجوار بتوفير الدعم لإدامته على عملية التنمية و الإستقرار كبيرة جداً ، ولعل ما حدث في عام 2014 هو خير دليل على ذلك حيث تمكنت جماعات إرهابية مدعومة من الخارج من أن تأتي على كل ما تم بناءه طوال عشرة أعوام ، إذ دمر تنظيم داعش الإرهابي والمعارك التي خاضتها الحكومة معه كل ما تَمَ بناءه خلال مدة العشرة أعوام التي سبقت عام 2014 .[3] الأمر الذي أربك الوضع في البلاد وجعل الحكومة تَضع في أولوياتها القضاء على الإرهاب وتهمل بقية الأمور الأخرى التي يأتي على رأسها التنمية و تحقيق الأمن الإنساني.[4]

2- **التحديات الدولية :-** أن أحد أسباب الإحتلال الذي تَعرضَ له العراق عام 2003 هو تغيير النظام الديكتاتوري و إقامة نظام ديمقراطي في محله ، إلاّ أن هذا الأمر لم يَحدث ، إذ أدت جملة من المُعوقات

1 - اسراء علاء الدين نوري ، الارهاب في العراق , كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين , بغداد , 2015 ، ص49-52.

2 - محمد باسم حمزة : التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 " الدوافع و المعوقات " , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , 2016 , ص160.

3 - عبد الرحمن البكري : داعش ومستقبل العالم ، الطبعة الأولى , دار الغرباء للطباعة والنشر، بيروت, 2014 ، ص199.

4 - صدام عبد الستار رشيد : ثورات الربيع العربي (دراسة تحليلية) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص253.

على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي إلى أن تتبدد أحلام العراقيين في تحقيق التغيير و الإستقرار ، وبقدر تعلق الأمر بالأسباب الخارجية التي أدت إلى إيقاف عجلة التنمية في العراق ، فأن أغلبها تتعلق بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية إذ لم تخفي الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها بإعادة صياغة خريطة البعض من دول المنطقة المحيطة بالعراق ، بعد أن تكتمل تجربتها فيه ، وإن هذا التغيير اذا لم يتحقق بالطرق السلمية فَسَيتم بالطرق غير السلمية ، التي قد يكون الإحتلال من ضمنها .[1]

ومن أجل وضع مجموعة من الخيارات والإجراءات التي تقضي الى تحقيق الهدف المطلوب في تفكيك الدولة العراقية، وتَحطيم قواعدها الفكرية والمادية، و إزالة عناصر القوة و التوحيد في ذلك الكيان، وكان قرار حل الجيش العراقي، وقوى الأمن الداخلي، ذلك القرار الذي فَتحَ الطريق و أزال القشرة الخارجية الحامية والمحافظة لمعنى الدولة، وكذلك النَسيج الداخلي الماسك لمقومات الأمن، و إستقرار وتنفيذ القانون والعدالة ، و أدى ذلك الى إنكشاف الدولة العراقية أمام قوى الإجرام المُنظمة الخارجية والمحلية منها التي مارست التدمير المنظم لمؤسسات الدولة ومرافقها، و مراكز المعلومات فيها، فكان أن وجهت ضربات مؤثرة الى مراكز القرار الأداري في الوقت الذي تم فيه حَرق ونَهب كل الوثائق والممتلكات الحكومية المتعلقة بالمصالح الحيوية للدولة، ثم مصالح المجتمع والأفراد ، وإزاحة بعض النخب بالتضحية الجسدية للعلماء والأكاديميين والمثقفين، إذ بدأت ومنذ الأيام الأولى للإحتلال معالم الجريمة المنظمة ضد علماء العراق، فضلاً عن حرق آلالاف من الكُتب في المكتبة الوطنية مروراً بسرقة التُحف والآثار من المتحف الوطني.[2]

ان مصادر التهديد الخارجي للأمن الإنساني تَجلت بشكل واضح، وكانت تعبر عن أهدافها بوسائل عديدة لعل في مقدمتها الإرهاب الدولي و الجريمة و توظيف الإعلام و إعتماد بعض القوى السياسية في الداخل كي تُعبر عن مشروعها، فضلاً عن مرور المُتسللين من دول الجوار للقيام بعمليات داخل العراق، الى جانب تهريب المخدرات وإنتشارها بشكل لم يعهده المجتمع العراقي من قبل و تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الإنساني

1 - فلاح خلف كاظم : موقف الدول العربية من مشروع الشرق الاوسط الكبير ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص127–134.

2 - فراس عبد الكريم محمد علي : التحول الديمقراطي في العراق ما بعد 9/ نيسان / 2003 , أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2011 , ص227.

بكل جوانبه .[1] هذه التحديات سواء الداخلية او الخارجية منها تَفرض إلتزاماً جدياً بالمسؤولية على الجميع للتعاون لسبر أغوارها من أجل رَسم رؤى وتَصورات شاملة للتنمية الإجتماعية بشكل عام و تعزيز الأمن الإنساني بشكل خاص، مع تَحديد للمسارات والأولويات.

رابعا :- سبل تعزيز الأمن الإنساني في العراق بعد عام 2003

من أجل تعزيز الأمن الإنساني في العراق لابد من توفير سبل الحياة الإقتصادية المستقرة لأي مواطن من خلال عمل ثابت و دخل مُلائم يُتيح عدم تعرضه للفقر و حصوله على غذاء كافٍ , كما يشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة و المعيشة في ظروف بيئية ملائمة , و تأمين ذاته من التعرض للموت و القتل و العنف و الإرهاب الفكري و المادي , فضلاً عن ممارسته لحقوقه الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و السياسية و تحريره من كل ما يقف بالضد من ذلك , و يتم ذلك من خلال توافر آليتين مهمتين هما :-

1- **الحماية :-** التي تَتعلق بتَعرض المواطنين لأخطار تُهدد حياتهم تهديداً خطيراً , و لأجل حمايتهم من هذه المخاطر يجب الإعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان و تحديد المهددات التي تهدد أمنه تهديداً خطيراً سواء كانت هذه التهديدات تقليدية او غير تقليدية ثم بعد ذلك بذل جهود حقيقية من خلال المؤسسات الحكومية و غير الحكومية لتنفيذها .

2- **التمكين :-** أن دعم تمكين المواطن يَحدث بتوفير التَعليم المناسب و وجود مناخ عام من الديمقراطية و إحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة و حرية الحصول على المعلومات و حرية التنظيم و حق المشاركة السياسية و الإنتخابات الحرة , حيث أنه من المؤكد أن الناس المُمكنين يَستطيعون أن يطالبوا بإحترام كرامتهم إذا ما تم إنتهاكها , و الدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده .[2]

أي أن نَجاح تحقيق الأمن الإنساني في العراق يتطلب تدريجاً وبخطوات متتالية بفترات زمنية او إتخاذ إجراءات سياسية ومؤسسية و أطر وقواعد دستورية وإجراء إنتخابات تعددية اذ أنها تمتد الى أفاق أوسع للوصول إلى أسس الحكم الجيد الرشيد من خلال تضمين الحقوق والحريات الأساسية وفاعلية الأداء الحكومي

1 - عدنان ياسين مصطفى , الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 33 .

2 - فريدة جاسم داره : الأمن الإنساني في المجتمعات الإنتقالية الحالة العراقية أنموذجاً , الأمن الإنساني جدل الأخضاع و الإقناع , مصدر سبق ذكره , ص262-263 .

والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتداول السلطة والتغيير الحكومي بعيداً عن الحزبية والشخصانية والفئوية .[1]

بإختصار شديد إننا في العراق اليوم بحاجة إلى نهوض مجتمعي شامل يُعيد هندسة الواقع على أسس علمية وواقعية وفق عقد إجتماعي بين الدولة والمجتمع والسوق, فهناك حاجة ماسة إلى إعادة البنى التحتية المدمرة والتخفيف من الإحتقانات والعنف والحَد من تَحديات الطائفية والإنقسامية، والتأكيد على وحدة الهوية وإعادة بناء الطبقة الوسطى والحَد من تَشرذم المجتمع المدني , والتعليم في هذا الإطار يشكل سُلم أساسي للصعود وترقي الفئات الإجتماعية الدنيا إلى الطبقة الوسطى التي تُعد صَمام الأمان والنواة الصلبة للمجتمع المدني , فالتعليم هو الدينامية الحقيقية لإعادة توزيع الدخل والثروة البشرية و مواجهة الفقر.[2]

وفي الختام يمكننا القول أن تَعزيز الأمن الإنساني يَتطلب إشباعاً للحاجات الأساسية والتَخفيف من الفقر والتفاوتات في الدخول إذ أن الحَد من الفقر و الفاقة من صميم أهداف الأمن الإنساني ذلك أن الفقراء هم الفئات الأكثر ضُعفاً من حيث إنعدام الأمن الوظيفي و إنعدام الأمن الغذائي و الصحي , و أن تعزيز فرص رفاههم يجعلهم أكثر أمناً و أستقراراً على جميع المستويات من خلال تَعزيز الإنتاج الغذائي , و تَحسين فرص التوزيع وفقاً للإستحقاقات مع ضمان وصول أفضل الى الأسواق في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الدخل و تحسين ظروف التغذية التي تُحَسن بالنتيجة الأوضاع الصحية للأفراد , فضلاً عن إشاعة ثقافة التسامح والحوار وحق الإختلاف و تعزيز التكامل الإجتماعي للجماعات الهشة و إندماج المهجرين والمساواة بين الجنسين.

فتَعزيز الأمن الإنساني في العراق يتطلب وضع الحلول للأزمات الحالية و التي من المُمكن أن تَستمر في المستقبل المنظور عن طريق تَرسيخ مبادئ حقوق الإنسان و تعزيز الديمقراطية و تَحقيق إستقرار أمني و بناء سلام مجتمعي و رفاه إجتماعي .

و لابد من العمل على تَعزيز الأمن الإنساني للعراقيين الذين تَدهورَ مستوى معيشتهم عبر إستحداث بند في الموازنة العامة تحت أسم مُخصصات الضمان الإجتماعي تُرصد فيه المبالغ الكافية لدَعم الفقراء و

1 - عبد الغفار رشاد القصبي : التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الانسان، سلسلة اصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم نظرية، معهد البحرين للتنمية السياسية، بلا , 2008، ص 48 .

2 - عدنان ياسين مصطفى , الأمن الإنساني و المتغيرات المجتمعية في العراق تحليل سوسيولوجي , مصدر سبق ذكره , ص 71 .

المُحتاجين , فضلاً عن معالجة أزمة السكن و مُحاربة الفساد الإداري و المالي الذي أصبح يشكل أحد أخطر معوقات تعزيز الأمن الإنساني .[1]

الخاتمة :-

أن الأمن الإنساني في العراق قد مَثلَ إشكالية كبيرة , إذ أن أنظمة الحكم المتعاقبة على الرغم من إختلاف أهدافها و سياساتها قد ساهمت في تَهديم دعائم الأمن الإنساني , حيث تَدهور الأمن الإنساني إقتصادياً و غذائياً و صحياً و بيئياً , كما نجد أن العراق لم يحقق المستويات المطلوبة في مجالات التعليم والصحة والدخل وعلى الرغم من ما يَتمتع به من ثروات وموارد بشرية فقد بقى الواقع التعليمي يعاني من معوقات حالت دون النهوض و تَسببت في إرتفاع نسب الأمية ولاسيما بين الإناث فضلاً عن وجود المدارس غير صالحة للتعليم, وكذلك الحال للصحة التي تُعاني من إضطرابات و عدم توفير التأمين الصحي للمواطن فضلاً عن ذلك فقد عانى المواطن العراقي من إنخفاض الدخل وفُقر شديد بسبب الفساد وهَدر الأموال وإستنزاف طاقات الدولة وهذا نَتيجة عجز الحكومات عن وضع سياسات قادرة ومُتمكنة على حل المشاكل التي يُعاني منها المواطن العراقي مما جعل العراق يتصدر قائمة الدول الفاشلة و غير القادرة على تأمين أبسط الحقوق الإنسانية , فالمواطنون ما زالوا يَعيشون في بيئة تَتَسم على نحو مُتزايد بإنعدام الأمن الإنساني بسبب كثره التَحديات التي تواجه المجتمع والتي تترك خلفها ضحايا في الأرواح فضلاً عن تدمير البني التحتية و تلقي بآثارها السلبية على الفئات الهشة حيث أنهم فقدوا حقهم في الشعور بالأمن داخل مجتمعهم أيضاً, فالواقع العراقي ما زال يُعاني من تَحديات و أزمات مركبة لها جوانبها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية, إذ أن هناك جملة من المُعوقات التي تقف بوجه الأمن الإنساني في العراق ، وهذه المُعوقات بعضها له علاقة بالبيئة الداخلية : السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ، وبعضها الآخر قادم من البيئة الخارجية : الإقليمية والدولية , وهذه المعوقات قد تسببت في عَرقلة تحقيق الأمن الإنساني في العراق وهنا يأتي دور صناع القرار ومؤسسات الدولة في وضع خطط مدروسة ومنظمة .

لذا و من أجل تَجاوز تلك المعوقات و تعزيز الأمن الإنساني في العراق نوصي بضرورة رفع المُستوى المعيشي للأفراد في المجتمع بالشكل الذي يكفل عيشهم حياة كريمة , و الإهتمام بتوفير فرص العمل

95- مها رحيم سالم : شبكة الحماية الإجتماعية و الأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الإجتماعية , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد (23) , العدد (4) , 2014 , ص 1151-1152 .

للعاطلين وخاصة فئة الشباب وذلك عن طريق فتح المصانع أو المشاريع التي تَحتاج إلى أيدي عاملة , و الإهتمام بمعالجة الفقر والفاقة والعوز المادي , و ضرورة التوسع في برامج شبكة الحماية الإجتماعية بتوجيه الإهتمام المادي و المعنوي نحو الشرائح الإجتماعية الأكثر تَضرراً في المجتمع كذوي الإحتياجات الخاصة و الأرامل و اليتامى , و يُمكن أن تَنهض بهذه التوصية وزارة العمل و الشؤون الإجتماعية , فضلاً عن الإهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي لما له من دور إيجابي في تَحسين الإقتصاد الوطني للمجتمع العراقي , و لابد من التأكيد على أن الأمن الإنساني يجب النظر اليه من منظار أوسع و يأخذ في إعتباره جميع الأبعاد و المؤشرات فلا بد أن تكون رؤى الدولة و إستراتيجيتها موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي إذ لابد من تعديل الهياكل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية لضمان تَحسين نوعية الحياة كمظهر أساسي لتحقيق الأمن الإنساني و ضرورة إيجاد رؤية مُستقبلية مُستنيرة تتضمن معالجة الواقع المجتمعي في مجالاته المُتعددة بصورة جذرية و ليس بإتباع الأسلوب الترقيعي , و إيجاد آليات دائمة لإدارة الأزمات و الكوارث و التعامل معها من منطلق العمل الإنساني فضلاً عن تأمين السلامة للأفراد من التهديدات المزمنة الخاصة بالحاجة و الخوف من خلال التمكين و الحماية الحكومية و المجتمعية.